الأمم المتحدة
S/PV.5376



مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٣٧٦

الأربعاء، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بولـتُن	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسف
	الأرجنتين	السيد ميورال
	بـيرو	السيد دي ريفيرو
	جمهورية تنـزانيا المتحدة	السيد مهيغا
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد أكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيدة ببدوبولو

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

06-24868 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي جنوب أفريقيا، سنغافورة، سيراليون، ماليزيا، النمسا، يطلبون فيها دعوهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة من دون حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفاً المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد مارك مالوك براون، وكيل الأمين العام ورئيس المكتب التنفيذي لديوان الأمين العام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد مارك مالوك براون إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: S/2006/85 و S/2006/111، اللتين تتضمنان رسالتين مؤرختين ٣ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦، على التوالي، موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل ماليزيا؛ و S/2006/113، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جنوب أفريقيا؛ وصور مستنسخة لرسالة مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل سيراليون، ستصدر بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/2006/117 .

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد مارك مالوك براون، وكيل الأمين العام ورئيس المكتب التنفيذي لديوان الأمين العام.

أعطي الكلمة الآن إلى السيد مالوك براون.

السيد مالوك براون (تكلم بالانكليزية): يسرني جدا أن أتمكن من مشاركة المجلس اليوم، بالنيابة عن الأمين العام، لأحيط الأعضاء علما بالتدابير التي يتخذها الأمين العام بشأن المراجعة التي أجراها مؤخرا مكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بمشتريات حفظ السلام والإجراءات التي نقوم باتخاذها لتحسين نظم مشترياتنا وللقضاء على التبذير والتزوير وغير ذلك من إمكانيات إساءة الاستخدام.

هذه بالطبع جلسة غير عادية، من حيث الموضوع وفيما يخصني كمقدم لإحاطة إعلامية، ولكن بما أنكم طلبتم، سيدي، آراء الأقسام الثلاثة للأمم المتحدة – مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وإدارة الشؤون الإدارية، وإدارة عمليات حفظ السلام – رأى الأمين العام أنني، نظرا لدوري في العمل على نحو وثيق بالنيابة عنه مع الإدارات الثلاث، أنسب مسؤول كبير يستطيع إطلاعكم وزملاءكم على أحدث المعلومات عن تلك المسائل الهامة، وهي، كما نعلم، مهمة

جدا لديكم. ومع ذلك، يمكنني أن أضيف أيضا أنه طُلب مني تقديم إحاطة إعلامية إلى اللجنة الخامسة في وقت لاحق من هذا الأسبوع، ويسعدني جدا أن أقوم بذلك، نظرا لدور الجمعية العامة القيادي في تلك الأمور.

وكما تعلم هذه الهيئة جيدا، إلى جانب نمو حفظ السلام نفسه، ظلت المشتريات المتعلقة بحفظ السلام تشكل القطاع الأسرع نموا الوحيد في عمليات الأمانة العامة. والواقع أنه خلال السنوات التسع التي أمضاها الأمين العام في منصبه، زادت قيمة مشتريات الأمم المتحدة – ٨٥ في المائة منها تمثل حفظ السلام – من ٤٠٠ مليون دولار إلى ١,٦ بليون دولار في السنة الماضية ويتوقع لها أن تبلغ أكثر من بليوني دولار هذه السنة. وفي السنوات الأربع الماضية وحدها، أذن مجلس الأمن بإنشاء ست بعثات جديدة لحفظ السلام، تشمل بعثات متكاملة معقدة في ليبريا وكوت ديفوار وبوروندي وهايتي والسودان، فضلا عن الإذن بتغييرات كبيرة ونمو في ولايات خمس بعثات وإنشاء ثماني بعثات سياسية خاصة جديدة.

وأسفر ذلك الارتفاع السريع في الأنشطة عن زيادة قدرها ٧٠ في المائة في عدد الأفراد العسكريين المنتشرين في بعثات حفظ السلام، التي تعتمد الغالبية العظمى منها على الأمم المتحدة لكل الدعم اللوجستي تقريبا. وزاد عدد الموظفين المدنيين بنسبة ٣٠ في المائة خلال نفس الفترة ويشكل الآن أكثر من ضعفي عدد الموظفين في الأمانة العامة في نيويورك. ونَشْر ذلك العدد من الناس وإطعامهم يتطلب حرفيا آلاف العقود كل سنة. وفي السنة الماضية وحدها، مثلا، استخدمت الأمم المتحدة بالتناوب ١٥٠ ٠٠٠ من أفراد القوات؛ ووفرت الوقود، وحصص الإعاشة والنقل لقوة ميدانية قوامها أكثر من ٦٥ ٠٠٠؛ وسيَّرت مئات الرحلات الجوية وعشرات عمليات النقل البحري؛ ونقلت مئات ألوف الأطنان من البضائع؛ وشغَّلت آلاف المركبات في الميدان.

وفي ذلك السياق، رحبنا كثيرا بطلب الجمعية العامة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية إجراء استعراض مستقل لمشتريات حفظ السلام كأحد أجزاء المراجعة العامة لإدارة عمليات حفظ السلام. وعلى نحو ما هو موضح في قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٥٩، تمثلت الأهداف الرئيسية من المراجعة، التي أجريت ما بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، في استعراض ممارسات عمليات حفظ السلام والتعرف على المخاطر وحالات التعرض للتكرار والتزوير وإساءة السلطة.

وقيِّمت عملية مراجعة الحسابات الحالة العامة للاقتصاد والكفاءة في مجالات العمليات التي تمت مراجعتها، وفي هذه الحالة المشتريات. وتم استخدام بعثتي الأمم المتحدة في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية كدراستين نموذجيتين. واشتملت مراجعة الحسابات على عملية متابعة لتنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مجال المشتريات.

وقد توصل مراجعو الحسابات إلى استنتاجات عديدة. وقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية عرضا لهذه الاستنتاجات للدول الأعضاء المهتمة بالموضوع. ولذلك، لن أخوض فيها بالتفصيل، حيث أنها متاحة للدول الأعضاء في التقرير المنشور لمراجعة الحسابات. ولكن الأمر الأساسي في التقرير يتكون من ثلاثة اعتبارات. أولا، إن المنظمة تتعرض لمخاطر جدية بتحمل خسائر مالية لأن المراقبة الداخلية غير كافية، وهناك نواقص أحيانا في الإشراف الإداري والتوجيه الاستراتيجي، ولم تقم الإدارة بكل ما يجب القيام به من أجل ممارسة العناية اللازمة وإرساء مستويات عالية من السلوك

الأخلاقي والمساءلة على الرغم من العديد من المخالفات المبلغ عنها في تقارير مراجعات الحسابات السابقة.

ثانيا، يعتقد مكتب المراقبة الداخلية بوجود أدلة على خسائر مالية حدثت بسبب المبالغة في وضع الميزانيات أو تضخيم الاحتياجات، بينما كان هناك نقص في المراقبة التي تضمن حصول المنظمة على قيمة المال المنفق في أنشطة المشتريات، بما في ذلك النقص في تقديم الوثائق وضمانات الأداء.

ثالثا، توجد هناك بعض الدلائل على إمكانية وقوع مخالفات جسيمة، بما في ذلك التواطؤ مع الباعة أو تضارب المصلحة، كما بينت الاتصالات غير المناسبة بين موظفي الأمم المتحدة وممثلي الحكومات الوطنية والباعة، وإلغاء إعلانات العروض وإعادة إصدارها بدون مبررات مقبولة وتغييرات في تحديد أسعار العطاءات من جانب موظفي المشتريات. إن هذا الأمر يثير القلق البالغ ويستدعي إجراء تحقيق عاجل.

إن غالبية التوصيات الـ ٣٢ الواردة في تقرير مراجعة الحسابات لمكتب المراقبة الداخلية تمت الموافقة عليها من جانب مديرية الإدارة وإدارة عمليات حفظ السلام. وتستمر المناقشات بشأن التوصيات المتبقية بين مكتب المراقبة الداخلية والإدارة. وهناك خلاف كبير بين مكتب المراقبة الداخلية وإدارة عمليات حفظ السلام بشأن منهجية وسلامة بعض أجزاء التقرير ويتعين علينا إيجاد حل لذلك.

واسمحوا لي أن أضيف تحفظا من جانبي، حيث عملتُ في خدمة الأمم المتحدة في الميدان في وقت سابق من حياتي الوظيفية. ومما يقلقني أن بعض التوصيات تتضمن أحكاما على العمليات على أساس معايير متعلقة بنظام مشتريات وإجراءات لا تتماشى مع الحقائق الواقعة في الميدان، وهي بذاتها تحتاج إلى الإصلاح.

واستجابة لنتائج مراجعة الحسابات، وكتدبير احترازي لحماية مصلحة المنظمة، قمتُ بناء على طلب مديرية الإدارة وإدارة عمليات حفظ السلام، بوضع ثمانية موظفين في إجازة خاصة براتب كامل بينما يجري النظر على نحو أكمل في المسائل التي أثارتها نتائج مراجعة الحسابات. وأشدد على أن تلك الإجازة الخاصة هي تدبير إداري وليست تدبيرا تأديبيا، ولا تفترض أن الموظفين المتأثرين ارتكبوا مخالفات. إننا ننظر بعناية في حالة كل من الموظفين الثمانية. وبالنسبة للبعض، فإن ذراع التحقيق التابعة لمكتب المراقبة الداخلية تقوم باستعراض مستعجل في سياق التحقيق الواسع بشأن الاتهامات المتعلقة بالمخالفات المحتملة من جانب الموظفين في مجال المشتريات. وقد أنشأ مكتب المراقبة الداخلية فرقة عمل خاصة مكونة من ١٦ شخصا للتعامل مع تلك القضايا بأقصى سرعة ممكنة. ولكن بعض الموظفين الموضوعين الآن في إجازة خاصة لا يخضعون لأي تحقيق في الوقت الحالي. وفيما يتصل بقضايا هؤلاء، فإننا نقوم بإجراء استعراض إداري لكي نتحقق فيما إذا كانوا قد ارتكبوا إهمالا أو أخطاء إدارية تتطلب منا التعامل معها قبل أن يعودوا إلى عملهم. ولكن، اسمحوا لي أن أضيف أنه عندما يتم التوصل إلى حل لتلك المسائل، فإننا سنكون سعداء بالترحيب بهم في المنظمة، ويهمنا أن نراهم قادرين على استئناف حياتهم الوظيفية بدون إجراءات تأديبية غير لائقة.

وبالإضافة إلى التحقيقات التي يجريها مكتب المراقبة الداخلية، يقوم فريق من الخبراء الخارجيين المكلفين من جانب مديرية الإدارة وإدارة عمليات حفظ السلام بإجراء مراجعة حسابات مفصلة على مدار سنوات. ووفقا لتعليمات الأمين العام، فإن الأمم المتحدة تتعاون بشكل كامل مع هيئات إنفاذ القانون الوطنية المعنية في التحقيقات الجارية. ونأمل أن تنتهي هذه التحقيقات بسرعة. ويمكنني أن أؤكد للمجلس أن الأمم المتحدة ستتخذ إجراءات فورية بحق

أي موظف صدرت عنه تصرفات غير لائقة، بما في ذلك، إذا اقتضى الأمر، رفع الحصانة من جانب الأمين العام. وقد تم كذلك تعليق اسم إحدى الشركات المدرجة في قائمة الأمم المتحدة للبائعين في هذه المرحلة.

وأعلم بأن هناك قلقا، وأنا أشعر به شخصيا، بأن الموظفين الثمانية تعرضوا للأذى بسبب ما حدث، وخصوصا بسبب التسريب المشين لمشروع تقرير مراجعة الحسابات. ولكنني أدعو المجلس إلى التفكير بالبديل، وهو أن نتركهم في أماكنهم وكأن مراجعة الحسابات لم تحدث ونتائجها لم تكن موجودة. فقد بين فريق فولكر المعني ببرنامج النفط مقابل الغذاء بأن نهج التقاعس والاستمرار في العمل كالمعتاد في مواجهة نتائج مراجعة حسابات هامة استنتجت وجود خلل إداري يجب تصحيحه. وإذا ما تبين وقوع مخالفات، فإن الموظفين، وفقا لإجراءاتنا المتبعة، سيوجه لهم الاتهام مع تمتعهم بالحقوق المكرسة في نظام العدالة في الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أن أتحول إلى الآثار المحددة لذلك المترتبة على المشتريات في عمليات حفظ السلام. أود أن أبدأ بدحض الأسطورة القائلة بأن مراجعة مكتب المراقبة الداخلية قد كشفت أدلة على اختلاس ما قيمته ٣٠٠ مليون دولار. والحقيقة أن وثائق المراجعة كشفت إمكانية الاختلاس في حالات محددة يجري التحقيق بشأنها حاليا وقدرا كبيرا من هدر الأموال المحتمل، وذلك على أساس استقراء نتائج مراجعة الحسابات في البعثتين على نطاق جميع عمليات حفظ السلام، وليس فقط تلك التي تم التحقيق فيها للتو.

وبشكل محدد، استنتج مكتب المراقبة الداخلية أن مبررات إنفاق ١١٠ ملايين دولار لم تكن بالقوة الثبوتية الكافية، وهذا يختلف كثيرا عن القول بأن ذلك المبلغ بالضرورة قد أنفق بشكل غير مبرر؛ ثانيا، تجاوزت عقود شراء بقيمة ٦١ مليون دولار القواعد المالية والإجراءات المالية المتبعة؛ ثالثا، نتيجة لسوء الإدارة في مخزون قطع غيار السيارات تكبدت المنظمة خسارة بقيمة ٤٦ مليون دولار؛ رابعا، التعرض المالي نتيجة لسوء إدارة سندات الأداء قد يصل إلى مبلغ ٣٦ مليون دولار؛ خامسا، إن شروط السداد غير الواضحة في العقود قد تكون أدت إلى دفع مبلغ زائد بقيمة ٧ ملايين دولار.

وجلي أن ذلك كله يثير قلقا بالغا، حتى ولو كان تقصيرا في عملية وضع الميزانية والمراقبة وليس خسارة في الموارد. ونحن نتعامل مع هذه النتائج بشكل جدي للغاية. ولكن لا بد لي من القول مرة أخرى إننا، بالاستناد إلى تحفظات إدارة عمليات حفظ السلام، لا نقبل بكل ما تقدم على أنه خسارة للمنظمة. وسوف نعرض ردود إدارة عمليات حفظ السلام على هذه النقاط من أجل إطلاع الدول الأعضاء عليها.

إن واحدة من أبرز نتائج مراجعة الحسابات هي أن عقود شراء الوقود في البعثتين كانت أقل من سقف المبلغ المطلوب للعقود وقيمته الإجمالية ٦٥ مليون دولار، وهذه مشكلة ما يسمى بالميزنة دون الاحتياجات. وفي إحدى هذه البعثات، في السودان، كانت الحاجة لاستهلاك الوقود أقل بكثير مما تم التخطيط له بسبب تأخر وصول الكثير من القوات التي كان ينبغي أن تصل وفقا لخطة مواعيد الوصول الأصلية. ويعرف أعضاء المجلس بأن القوات يحدث أن يتأخر انتشارها في السودان وفي أماكن أخرى، وهذا أمر يصعب تجنبه وهو ليس خاضعا لسيطرة الأمانة العامة. وقد تحدث إعادة نظر لدى المتبرعين بالقوات، أو تدهور في الحالة الأمنية، ويحدث أن يكون موسم هطول الأمطار غزيرا، وغير ذلك من الظواهر بفعل الإنسان أو الطبيعة التي يمكنها أن تؤخر انتشار القوات. ولذلك، ينبغي لنا أن نكون واضحين وفقا لشروطنا. فالموارد المالية التي أبلغ عن عدم إنفاقها على

الوقود بسبب الزيادة في الميزانية تبقى في البنك، وهي ليست مفقودة أو ضائعة.

ومع ذلك، من الواضح للإدارة بأن تقرير مراجعة الحسابات يتطلب ردا جديا للغاية. ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية وأن نضع استراتيجية إصلاح تتصدى لمصادر الخطر المميزة، وهي ثلاثة.

أولا، تنشأ مخاطر كبيرة من الاعتماد على الإطار القانوني غير المتلائم مع متطلبات الميدان. وعلى سبيل المثال، فإن مطلب تقديم العروض من بائعين متعددين، وهو مطلب سليم بشكل عام، ولكنه في الميدان قد يضع عقبات حقيقية أمام الإيصال الفعال لخدمات حيوية إلى مناطق نائية في الوقت المناسب. وفضلاً عن ذلك، تواجهنا - خاصة في المراحل المبكرة لبدء البعثات، حيث من المهم من الناحية السياسية أن تبدأ البعثة عملها التمهيدي - صعوبات لا يمكن التنبؤ بها فيما يتعلق بحرية نقل البضائع والتخليص الجمركي والنظام الضريبي وتوفير عقارات بدون إيجار، ومشاكل الحصول على تأشيرات للمتعاقدين والموظفين، وما إلى ذلك. وبإيجاز، فإن عمليات السلام ليست بيئات ملائمة لإجراءاتنا المعقدة والمرهقة الحالية.

ثانيا، إننا نواجه مخاطر إضافية من جراء ظروف العمل التي لا يمكن التنبؤ بها والخطيرة أحيانا، وذلك هو نمط العمل الميداني. ونتوقع من مدرائنا التقدير السليم والعمل لما يحقق أفضل مصالح المنظمة. لكن، لا بد أن نتوخى الحذر في انتقادنا لهم ونحن جالسون على مقاعدنا الوثيرة في نيويورك، وألاَّ نجعل الموظفين في موقف يفرض عليهم الاختيار بين أداء عملهم ومخالفة القواعد.

ثالثا، نواجه مخاطرة أخرى من حيث الموارد البشرية. فلدينا في بعثاتنا كوادر من المدراء ومسؤولي المشتريات القادرين المُجِدِّين في العمل، لكن لا توجد منهم أعداد كافية. وفي حقيقة الأمر، فإن ٥٠ في المائة - أي النصف - من وظائف مسؤولي المشتريات الميدانيين في البعثات شاغرة في الوقت الحالي، لأن الموظفين المحتملين الذين تتوفر لديهم مهارات ملائمة يحجمون عن العمل في البيئة الميدانية الصعبة في ظل ظروف الخدمة الحالية. وينقصنا التدريب الكافي، بما في ذلك التدريب الأخلاقي، والتدريب على تنفيذ الضمانات المعتادة وأفضل الممارسات، مثل التناوب المنتظم.

باختصار، وإن كنا قد شهدنا إصلاحات كبيرة تتصل بعمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة - وكان أبرزها نتيجة لتنفيذ العديد من توصيات فريق الإبراهيمي - إلا أنه ما زال أمامنا عمل كثير. وسيرى أعضاء المجلس ضمن اقتراحاتنا بشأن إصلاح الإدارة في الأسبوع القادم بعض الاقتراحات لتحسين ظروف الخدمة في الميدان لمعالجة تلك الأمور.

والابتكارات الناشئة التي أدخلناها بالفعل، مثل مخزونات النشر الاستراتيجية وسلطة الدخول في التزامات قبل صدور الولاية، قد مكنتنا إلى حد بعيد من الوفاء بالجداول الزمنية للنشر السريع والتي كان يُعتقد في السابق أنها مستحيلة التنفيذ. لكنني أعترف أنه مهما أحرزنا من تقدم في بعض المجالات فيما يتصل بالموارد البشرية، فسوف نواجه ثغرات حقيقية رغم شدة تفاني موظفينا.

وبغية معالجة جوانب الضعف الأوسع الكامنة في المشتريات، تجري إدارة الشؤون الإدارية حاليا مراجعة شاملة للقواعد واللوائح والسياسات التي تحكم عملية المشتريات، مع التركيز على تحديث إجراءات المشتريات، بما في ذلك الحاجة إلى قدر أكبر من الشفافية والمساءلة، وتنفيذ إطار تحكم داخلي، بحيث يشمل إطارا لإدارة المخاطر بغية توفير ضوابط وقائية وتحليلية شاملة، وكما قلت، تناوبا أكثر

انتظاما للموظفين الذين يعملون في المشتريات، إلى جانب التدريب والأخلاقيات.

وقد وضعت عناصر مبكرة من تلك الاستراتيجية موضع التنفيذ بالفعل – قلنا ذلك من قبل. وكما أشرت بالفعل، سنعود إلى المجلس في الأسبوع القادم باقتراحات أكثر راديكالية لمعالجة مكامن الضعف في الموارد البشرية التي عُرِضت هنا. أما بالنسبة لمسائل المشتريات في حد ذاتها، من حيث تحسين بيئة الرقابة، فسوف نعود إليكم مرة أخرى بمزيد من التفاصيل في حزيران/يونيه.

أخيرا وليس آخرا، فإن العملية بأكملها تؤكد بشدة على الحاجة إلى أن يكون مكتب خدمات الرقابة الداخلية أقوى، سواء من ناحية مراجعة الحسابات أو التحقيق. فعند المراجعة، لمسنا القيود الحقيقية للقدرات التي يواجهها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، على الأقل في مجال إجراء التحقيقات ومتابعتها، وذلك في ضوء حجم عمليات الأمم المتحدة ونطاقها ومدى تعقدها اليوم. وهذا، أيضا، قيد الاستعراض الذي أذنت به الجمعية العامة. وكما أوصى الأمين العام في العام الماضي، نأمل أن يسفر ذلك الاستعراض عن التوصية بتعزيزات كبيرة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية – ونأمل أن توافق الدول الأعضاء على ذلك.

وفي نهاية الأمر، فهذه ليست مسألة قواعد أفضل أو لوائح أقوى. إنما هي مسألة تتعلق برجال ونساء يرسلهم مجلس الأمن إلى مناطق حرب نشطة لكي يفعلوا ما لا يفعله أو ما لا يمكن أن يفعله سواهم. وكما في نهجنا في التعامل مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، فقد اعتمدنا سياسة عدم التسامح المطلق مع أي سلوك احتيالي أو إهمال جسيم. أي أنه لا تسامح على الإطلاق إزاء أي ادعاءات جادة بحدوث تصرفات غير لائقة، ولا حماية إطلاقا لمن أُدين بسوء التصرف.

وبالرغم من التحديات التي أوضحتها اليوم، فإن عمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة أداة أكيدة لا غنى عنها في تعزيز السلم والأمن. والسواد الأعظم من موظفينا يتصفون بالأمانة والجد والتفاني في تنفيذ ولايات المجلس بإخلاص، حتى ولو بتضحيات شخصية كبيرة قد تصل إلى المجازفة بأرواحهم، وعلى حساب أسرهم بكل تأكيد. والتحدي الماثل أمامنا الآن هو أن نعمل معا لبناء نظام يسمح لهم بأن يؤدوا عملهم بفعالية، بينما تتوفر لدى الإدارة والدول الأعضاء المعلومات والأدوات والموارد لضمان الرقابة والمساءلة على النحو الواجب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد مالوك – براون على إحاطته الإعلامية.

أرجو من أعضاء المجلس الراغبين في أخذ الكلمة أن يبدوا رغبتهم هذه للأمانة العامة.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر مارك مالوك – براون على إحاطته الإعلامية.

من الواضح أن هذه جلسة هامة، سيدي الرئيس. وهي تتيح لنا فرصة لإجراء مناقشة مفيدة – بل وضرورية – بشأن الظروف الفعلية التي تتم في ظلها عمليات حفظ السلام التي يتحمل مجلس الأمن مسؤوليتها.

في البداية، أود أن أؤكد على ما ذكره مارك مالوك – براون في وقت سابق، حيث ذكَّر بأن صون السلم والأمن هو الآن في صميم رسالة الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى. فهو نشاط شهد تطورا كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية. وأظن أننا جميعا كنا نعرف الأرقام التي ذُكِرت للتو. فلدى الأمم المتحدة الآن ١٨ بعثة لحفظ السلام، يشارك فيها ٨٥٠٠٠ شخص. وهذا يعني زيادة هائلة في المشتريات. وكما سمعنا في وقت سابق، ومثلما ذكَّرتنا به لويز فريشيت، أيضاً، ارتفعت تكلفة المشتريات من

٤٠٠ مليون دولار إلى بليوني دولار في غضون سنوات قليلة، والأمانة العامة لا تملك القدرة على التعامل مع تلك الزيادة الضخمة.

وينبغي ألا تغيب عن بالنا حقيقة هامة مؤداها أن لمنظمتنا أن تفخر بما تفعله في ذلك المضمار. فمن السهل تشويه جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، إلا أنها في الحقيقة فعالة ومؤثرة. ومن المهم أن نذكر مدى التزام من يعملون على أرض الواقع. وبالنيابة عن حكومة بلادي، وبالأصالة عن نفسي، أود أن أشيد بما يقومون به من عمل وبأنشطة الأمم المتحدة عموماً في ميدان حفظ السلام.

ولا بد من رصد الظروف المادية المحيطة بعمليات حفظ السلام بكل صرامة وعلى أساس مستمر. وأرى أن للجمعية العامة دورا هاما في هذا الصدد. ووفدي يعول على الجمعية لاستكمال ومتابعة التقارير التي طلبت إعدادها. ولكن، على مجلس الأمن، أيضا، أن ينظر في تلك المسائل. فهو يحمل على عاتقه مسؤولية صون السلم والأمن ولا يمكن أن ينأى بنفسه عن الظروف المادية التي تحيط بتلك المهمة.

ويجب أن يكون هدفنا في الجمعية وفي المجلس واحدا: ألا هو ضمان أن تحظى عمليات حفظ السلام بالموارد اللازمة لها وان تكون الطريقة التي تستخدم بها تلك الموارد فوق الشبهات. وفي ذلك الصدد، قُدمت لنا بعض المعلومات التي قد تدفعنا بشكل إضافي إلى زيادة يقظتنا.

ويشكل أحد التقارير التي طلبتها الجمعية العامة من مكتب خدمات المراقبة الداخلية فيما يتعلق بأعمال حفظ السلام داعيا شرعيا للقلق. وتم إيراد بعض الأرقام المثيرة للجزع – في بعض الأحيان بصورة متعجلة. وفي الواقع، في بعض الأحيان جمعت الخسائر المبينة في التقرير مع الخسائر المحتملة – وهي الخسائر التي يمكن أن تحصل إن لم يتم الامتثال الصارم للإجراءات أو تكييفها.

ولكن، صحيح أنه لا بد من إلقاء الضوء على أي سوء تصرف بالأموال، ويجب متابعته، بما في ذلك على المستوى القضائي، ولا بد من استخدام جميع المعالجات اللازمة. وأنا شخصيا طمأنتني إشارات السيد مارك مالوك براون إلى عزيمة الأمين العام في ذلك الصدد.

ومع ذلك، كنا نود أن يكون هذا التقرير واضحا ومقروءا بصورة أكبر، لأنه لا يقدم جميع الإجابات التي كنا نبتغيها فيما يتعلق ببعض المسائل الأساسية.

وقد أحطنا علما بالإيضاحات التي قدمها السيد مارك مالوك براون. وشاغلنا هو أن نتمكن من فهم الحالة بشكل أفضل. ولدينا عدة أسئلة أساسية نود أن نتلقى إجابات عليها بحيث، كما قلت في وقت سابق، نتمكن من فهم المشكلة على نحو أفضل.

أولا، ما هو مدى المشكلة الذي سببته صعوبات التخطيط والبرمجة، على سبيل المثال، في اتخاذ القرار بشأن معدل نسبة الوزع لعملية مثل بعثة الأمم المتحدة في السودان؟ وما هو المدى الناجم من سوء الإدارة أو من سوء استخدام إجراءات معنية، على سبيل المثال فيما يتعلق بالضمانات المطلوبة من متعاقدين فرعيين بعينهم؟ وما هو المدى الذي سببه الاختلاس، الأمر الذي يعني أن الأموال أسيئ التصرف فيها مما ألحق الضرر بالمنظمة؟

ونود أن نعرف الأهمية النسبية لتلك المشاكل الثلاث المختلفة وان نبلغ بالمسؤوليات في ذلك الصدد.

وبينما تقتضي تلك الفئات الثلاث مراقبة وثيقة وتقتضي، بطبيعة الحال، ردا، لا بد أن نكون حريصين على عدم جمعها معا بدون تمييز.

ثانيا، بينما تطبق نظم المشتريات، بالطبع، بصورة صارمة جدا في المقر، هل يمكن أن تطبق بشكل صارم بنفس القدر على المستوى المحلي في مختلف الأماكن، حيث

لا تكون الظروف مماثلة وحيث تصعب المناقصات التنافسية؟ وما هي بعض البدائل الممكنة؟

ولدي سؤال ثالث، أجاب مارك مالوك براون عليه إلى حد ما. كيف يمكننا مساعدة الأمانة العامة على معاجلة هذه الانحرافات. ولاحظنا الإيضاحات والتصويبات التي قدمها لنا مارك مالوك براون، ونحن ننتظر التقرير الذي أشار إليه. ونؤمن بأنه لا بد أن تكون المراقبة أكثر فعالية. ولكن هل يمكن للقواعد والنظم الجديدة – وان كانت ضرورية – أن تنفذ أيضا بدون توفير الموارد البشرية والمالية للأمانة العامة بغية تمكينها من العمل في ظل ظروف أكثر صرامة؟ وأؤمن بأنه لا بد من القيام بهذا العمل. وتقوم حاجة إلى المزيد من المراقبة، ولا بد من توفير الموارد المطلوبة.

وأعتقد أننا ندرك جميعا أن هذه المسألة هامة وحساسة جدا وان هناك قضايا كثيرة في كفة الميزان. وبناء على ذلك، سيسعى وفدي إلى ضمان التصدي لهذه المسألة في إطار الأمم المتحدة بالشمولية المطلوبة والجدية، في ظل ظروف تتوفر فيها الشفافية. وفي ذلك الصدد، سيكون من المفيد لنا أن نتلقى ردودا من إدارة المشتريات ومن إدارة عمليات حفظ السلام على التقرير السابق لمكتب خدمات المراقبة الداخلية.

ونؤمن بأن الاستمرار في مراجعة الحسابات والتحقيقات المحددة الجارية لم تستكمل بعد وأنها لا بد أن تجرى بصورة سلمية وبمثابرة. ولا بد من استخلاص النتائج المناسبة عندما يحين الوقت. كما نؤمن بأنه لا بد من استمرار العملية، ولا بد من أن تضطلع جميع الهيئات المختصة بولاياتها فيما يتعلق بهذه المسائل الشاملة، التي تتصل بحفظ السلام وباحترام القواعد المالية للمنظمة والقواعد المتعلقة بالميزانية.

وفي بلداننا بالذات، ندرك جميعا المشاكل التي يمكن أن تنشأ حينما نسعى إلى تحسين نظمنا الإدارية وجعل السياسات أكثر فعالية. وعلى الأمم المتحدة أيضا أن تمر بالعملية نفسها، ولكن ينبغي ألا تعامل بصورة أشد قسوة. وبينما نستعد لإطلاق عملية كبيرة، في دارفور، لا بد أن نساعد الأمانة العامة. ولا بد أن نضمن عدم زعزعة استقرارها. ويجب أن ندرك حقيقة أن نفاد الصبر السياسي، بالرغم من انه مبرر في كثير من الحالات، لا يتفق دائما مع الإدارة الجيدة . وهناك مثل فرنسي قديم مفاده أن على المرء ألا يخلط بين السرعة والتسرع أو العمل المتهور.

وفي الختام، إذ أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة والشاملة، أود أن أقول إنني أؤمن بأنه لا بد من التصدي لهذه المسألة بطريقة تتسم بالثبات، لأننا بخلاف ذلك لن نبلغ هدفنا المشترك: وهو مساعدة الأمم المتحدة على أن تصبح أكثر فعالية وتعمل بصورة أفضل من اجل السلام. وسيبذل وفدي أقصى وسعه ليكون مفيدا في ذلك الصدد.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكر الأمانة العامة على إحاطتها الإعلامية.

ويود الوفد الصيني أن يدلي بثلاثة تعليقات أولية.

أولا، تشكل عمليات حفظ السلام أحد أشد التدابير الفعالة التي تستخدمها الأمم المتحدة لصون السلام وتحقيق الأمن الجماعي. وفي الأعوام الأخيرة، وبسبب ولاياتنا الجديدة المتزايدة على الدوام، ظلت تتزايد الاحتياجات للأموال من أجل حفظ السلام. وزادت تقييمات حفظ السلام على الميزانية العادية للأمم المتحدة. وبالتالي تولي جميع الجوانب بطبيعة الحال اهتماما أكبر لاستخدام أموال حفظ السلام وإدارتها.

وبالنسبة للمشاكل المتصلة بمشتريات حفظ السلام التي نشأت، تأمل الصين أن تنظر الأمانة العامة بعناية في الحالات التي تنطوي على انتهاكات للقواعد والنظم وأن

تتخذ إجراءات تأديبية صارمة. وفي الوقت نفسه، ينبغي استخلاص العبر بغية إجراء تحسين فعال لنظام الإدارة، وتكثيف الإشراف ومنع أي تكرار لتلك الحالات.

ثانيا، لاحظت الصين أن مكتب خدمات المراقبة الداخلية استكمل تقريره للتقييم الموحد، ولكن التحقيقات ذات الصلة ما زالت مستمرة. ويحدونا الأمل في أن تقدم الأمانة العامة بعد استكمال التحقيقات، تقريرا حسن التوقيت عن النتائج ومعاجلة الحالات.

ثالثا، بالنسبة لنشر عمليات حفظ السلام وتمديدها واختتامها وتحديد ولاياتها ونطاقها، فإن من واجب مجلس الأمن أن يتحمل المسؤولية الأولية في ذلك الصدد. ولكن المسائل التي تنطوي على استخدام أموال حفظ السلام في إدارة المشتريات يفضل أن تحال إلى الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية، تمشيا مع مبدأ تقسيم العمل بين هيئات الأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن يساعد جميع الكيانات على الاضطلاع بأدوارها السليمة، ومنع التداخل وتيسير الإشراف المتبادل.

السيد دنيسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أبدأ يا سيدي الرئيس قبل كل شيء بتوجيه الشكر للأمانة العامة على التقرير الذي عرضه علينا السيد مارك مالوك براون.

يعلق الاتحاد الروسي أهمية كبيرة على إصلاح نظام المشتريات بالأمم المتحدة، بما يتفق تماما مع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن تعزيز فعالية المشتريات وشفافيتها، وكفالة سبل الوصول إلى سوق الأمم المتحدة على قدم المساواة لجميع الموردين ذوي السمعة الجيدة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كافة وإزالة أي إمكانية لازدواجية الوظيفة أو للغش أو لإساءة السلطة. وفي رأينا أن الأمور المتعلقة بالنهوض بتخطيط عمليات حفظ السلام، وبإدارة هذه العمليات وتجهيزها، ينبغي أن تكون محل الاهتمام هنا في مجلس الأمن. ولا بد لنا أيضا من أن نحاول ضمان أن يتمشى حل تلك المشاكل تمشيا تاما مع التعقيد الذي تتسم به عمليات حفظ السلام واتساع حجمها.

أما عن أنشطة الشراء فلا بد من أن تتسم بالشفافية والسرعة والمرونة، على كل من الصعيد التنفيذي والتخطيط الطويل المدى، كما يجب أن تخلو من أي نفقات لا ضرورة لها. وهذا شيء يجب أن ترصده الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ويحيط الوفد الروسي علما بصدور تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وثمة مجموعة واسعة من التوصيات في هذا التقرير ترتبط بالمسائل الرئيسية للشراء في الأمم المتحدة، بما فيها المسائل المتعلقة بكيفية تحسين نوعية التخطيط للمشتريات لأغراض عمليات حفظ السلام، وبكفالة التبادل الواضح للآراء بين إدارة عمليات حفظ السلام ودوائر المشتريات بشأن تحسين الرصد لتكاليف العقود والتسجيل واتخاذ القرار بشأن منح العقود للموردين، وتجنب تضارب المصلحة في المشتريات، وهلم جرا.

والتوصيات الواردة بالتقرير من حيث المبدأ متماشية مع النهوض بأنشطة الشراء في الأمم المتحدة إلى أقصى درجة ممكنة. بيد أنها تحتاج إلى تحليل شامل ودقيق. ونعتقد أن الأمين العام سيقدم في القريب العاجل تقريرا شاملا إلى الجمعية العامة في هذا الشأن، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٩٦/٥٩، بعنوان "الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام". ويحدونا الأمل في أن يشمل هذا التقرير مقترحات محددة عن مواصلة تحسين أنشطة الشراء في الأمم المتحدة.

ويرى الوفد الروسي أن من المهم أن توفر جلسة مجلس الأمن اليوم حافزا إضافيا لعمل المنظمة في المستقبل على تحسين فعالية الشراء واعتماد تدابير فعالة لمنع واستئصال أي مخالفات مالية في التخطيط لبعثات حفظ السلام وتجهيزها.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود قبل كل شيء أن أشكر السيد مارك ميلوك براون على إحاطته الإعلامية. كما أشكركم يا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة العامة صباح اليوم فيما يتعلق بمسألة على قدر كبير من الأهمية، لا لأعضاء المجلس فحسب، بل لأعضاء المنظمة جميعا أيضا. إذ تستدعي طبيعة هذه المشكلة أن نكفل في مناقشتنا الحد الأقصى من الشفافية والشمول للجميع، والجلسة العامة تسمح بذلك.

ويساورنا قلق شديد لما جاءت به التقارير عن عدد ليس صغيرا من حالات التدليس وسوء الإجارة فيما يتعلق بالشراء في منظمتنا، وخاصة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام. ويشير تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن القيمة الإجمالية للشراء لعمليات حفظ السلام في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ تقدر بمبلغ ٣,٧ بليون دولار، وهو مبلغ ليس بقليل. وتدهشنا الملاحظات التي تشير إلى انعدام خطير في الضوابط الداخلية وعدم تقيد بالضوابط القائمة. كما يقلقنا ما يفاد به من عدم إنفاذ الإدارة للمساءلة في معالجة هذا القسط الكبير من الموارد التي خصصتها الدول الأعضاء للأمم المتحدة.

وعمليات حفظ السلام هي أهم عمليات الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن، ويعمل بها عشرات الآلاف من الموظفين، منهم المدنيون والعسكريون والشرطة، بجدّ ليلا ونهارا في ظروف شاقة. ومن المؤسف حقا أن تلطخ صورة أصحاب الخوذات الزرقاء، المنخرطين في العمل حول المعمورة، من جراء هذه الادعاءات المؤسفة.

وغني عن القول إن الإدارة الرشيدة في بلداننا لا يكفي أن تضمن إنفاق أموال دافعي الضرائب بحكمة فقط وإنما أيضا بقابلية للمساءلة وفي تقيد بالقواعد واللوائح. وينبغي أن ينطبق نفس الشيء على الهيئات الحكومية الدولية، بما فيها الأمم المتحدة. وعلى الدول الأعضاء، مهما كان حجم مساهماتها في ميزانية المنظمة، التزام بسؤال الأمين العام وموظفيه، خاصة من يتحملون مسؤولية إدارية، لضمان أن الموارد التي يُعهد بها للأمم المتحدة تنفق على نحو قابل للمساءلة. وينبغي التصدي لأي نقائص أو عيوب في هذا الصدد ومعالجتها على الفور وبنشاط.

لذلك فنحن نطلب إلى الأمين العام أن يواصل التحقيق الشامل والدقيق فيما يدّعى الإساءات والمخالفات في مكتب المشتريات بإدارة عمليات حفظ السلام، وفي غيره من المكاتب المرتبطة بالشراء، للوصول بأسرع ما يمكن إلى تفسير كامل للحقائق، بما فيها تحديد جميع الذين ينبغي مساءلتهم، والتدابير العلاجية اللازمة لمنع تكرار هذا الغش وسوء الإدارة في المستقبل.

وفي هذا الصدد، نشير إلى أن الأمين العام ألمح إلى سياسة عدم التسامح مطلقا في سياق الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية من قِبل أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، كما ذكّرنا السيد مالوك براون بذلك من جديد في إحاطته الإعلامية. ونتفق معه في أنه ينبغي توجيه نفس هذه الروح والدقة أيضا إلى الإدارة المالية للمنظمة، بما فيها، على وجه الخصوص، المشتريات.

وأجدني مضطرا لأن أقول إنه ما لم تتخذ تدابير عاجلة ومقنعة لعلاج هذه المشكلة، فإن حكومتي، وهي تساهم حاليا بنسبة ٢٠ في المائة من ميزانية عمليات حفظ

السلام، ستجد من الصعوبة بمكان أن تحتفظ بالدعم الداخلي لتغطية تكاليف عمليات حفظ السلام، سواء الجارية منها أو الجديدة، بما في ذلك العملية المحتملة في دارفور.

ومن الواضح أن المسألة قيد النظر تقع ضمن اختصاص مجلس الأمن، بوصفه الجهاز المسؤول عن وضع ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعن الإشراف عليها بصفة عامة. وفي ضوء هذه المسؤولية، من المناسب تماما أن يتناول مجلس الأمن هذه المسألة وأن يعرب أعضاء المجلس عن آرائهم.

وفي الوقت ذاته، كانت المسائل المتعلقة بالإدارة والميزانية والشراء عادة من اختصاص الجمعية العامة وحدها، بصفتها الجهاز التداولي والتمثيلي الوحيد في الأمم المتحدة. وينطبق هذا على عمليات حفظ السلام أيضا. وبناء على التحقيقات الشاملة، ستجري الدول الأعضاء في الوقت المناسب استعراضا لنظام المشتريات الحالي في الجمعية العامة، التي تقع عليها مسؤولية الإشراف على الجوانب الإدارية والمالية لعمليات حفظ السلام، بما فيها إجراء استعراض شامل للسياسات والممارسات والقواعد والأنظمة ذات الصلة.

وهكذا يوجد، في رأينا، تكامل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن في معالجة المسألة التي نحن بصددها. ونظرا لخطورة المخالفات المدعى ارتكابها، يلزم أن يعمل كل من مجلس الأمن والجمعية العامة في شيء من الاهتمام العاجل، وذلك بأن يكمل كل منهما الآخر وأن يكفلا الاتساق في نهجنا العام إزاء هذه المسألة. ولتحقيق ذلك نتوقع، كمثال على الإدارة الجيدة الرفيعة المستوى داخل المنظمة، أن يتشاور رئيسا المجلس والجمعية بصورة وثيقة فيما بينهما ومع الأمين العام لكفالة اتساق السياسة والنهج.

السيد الرئيس، إننا نقدر حقيقة أنكم أجريتم مشاورات مع رئيس الجمعية العامة بشأن مناقشة هذه المسألة. ونحن نؤيد ونشجع هذه المشاورات. وعلى أي حال، فإن لدينا هدفا مشتركا: أمانة عامة كفؤة وفعالة وخاضعة للمساءلة تضطلع بالمهام التي ننيطها بها، نحن الدول الأعضاء.

السيد ميورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، وأن أهنئكم على عقد هذه الجلسة لنناقش علنا نظام المشتريات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إننا نعلم أن هذه مسألة هامة جدا، لها انعكاسات اقتصادية وتؤثر أيضا على هيبة المنظمة في عملها وفي هدفها النهائي: تحقيق السلام.

في حالة عمليات حفظ السلام ونظام المشتريات الخاصة، من الأهمية بمكان أن نذكر أن المشتريات ينبغي أن تكون وسيلة فحسب لبلوغ هدف المنظمة النهائي: السلام والأمن الدوليين. لذا من المؤسف أن يجري أحيانا تحويل نظام مصمم لخدمة هدف جدير بالثناء كهذا ليصبح أداة لتحقيق مكاسب شخصية تضع الهدف الرئيسي في مرتبة ثانوية وتغيره لخدمة مصالح فرد أو مجموعة. لذا، وبالنظر إلى المستقبل، يعتقد وفدي أن على الأمم المتحدة أن تبذل كل ما بوسعها ليكون لها نظام كفؤ لا يسمح بحالات الفشل أو الخطأ التي من شأنها أن تفضي إلى تحويل الموارد عن أغراضها الأصلية أو استخدامها بصورة غير سليمة. ولا يجوز لميزانية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تتحمل نفقات أكبر من النفقات الضرورية على وجه الدقة.

ونعتقد أن للجمعية العامة، من جانبها، دورا أساسيا وضروريا في عمليات الرصد والتقديم للمساءلة في هذا المجال. والواقع أننا نعتقد أن مما يتسم بالأهمية أن المبادرة بتقديم أحدث تقرير لمكتب خدمات الرقابة الداخلية عن

نظام المشتريات لعمليات حفظ السلام جاءت بناء على طلب من الجمعية العامة. فالجمعية هي التي اقترحت، بقرارها ٢٩٦/٥٩، كنتيجة لتوصية مقدمة من اللجنة الخامسة، إجراء التحقيق في ذلك المجال وفوضت مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالمضي بعمله.

إن الشفافية والخضوع للمساءلة مبدآن يجب أن يوجها أنشطة كل موظفي الأمم المتحدة، لا سيما الموظفين المسؤولين عن عمليات الشراء. ونذكر أن العناصر الأربعة التي تحكم ذلك النظام هي، وفقا للنظم المالية للأمم المتحدة، القيمة الأفضل أو السعر الأفضل؛ وعملية نزيهة ومنصفة وشفافة؛ ومنافسة فعالة بين مقدمي العروض؛ ومصلحة الأمم المتحدة نفسها. وتلك المبادئ، بالإضافة إلى تحقيق أفضل نوعية ممكنة، يجب اتباعها بصورة منهجية في كل عملية شرائية.

وفي ذلك السياق، نشعر بالقلق الشديد بعد أن علمنا، من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، الذي طلبته الجمعية العامة، كما قلت، أن ضوابط الرقابة التي وضعت ثبت أنها قاصرة، وأنه تم الكشف عن حالات عدم اكتراث من جانب موظفين يتمتعون بمسؤوليات كبيرة، وأن الأسعار المدفوعة ثبت أنها غير تنافسية وغير سليمة اقتصاديا.

ويعلق بلدي أهمية خاصة على تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتجنب التكرار المستقبلي لحالات غير واضحة أو حالات تكون الميزانية فيها مبالغا فيها أو متضخمة. ونذكر أن الجمعية العامة أنشأت في أواخر العام الماضي مكتب أخلاقيات، وفقا للقرار الذي اتخذته بلداننا في اجتماع قمة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ويحدونا الأمل أن يباشر المكتب مهامه بسرعة وأن يتمكن من تحقيق النتائج التي يتوقعها المجتمع الدولي: وسيتألف المكتب من هيئة فنية يعمل فيها موظفون دوليون يتحلون بالمقدرة وبمعايير أخلاقية عالية ويعملون بكفاءة، لا لكشف المخالفات فحسب، وإنما أيضا لمنع ارتكابها بصورة خاصة.

لقد أشرنا دائما إلى أن إحدى أفضل الطرق لكفالة الشفافية والحصول على أفضل الأسعار في نظام المشتريات للأمم المتحدة هو المنافسة، وبصورة خاصة، التنويع في مناطق منشأ المنتجات التي يجري شراؤها. وفي ذلك الصدد، أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن قلقنا إزاء رؤية أن أمريكا اللاتينية لم تعد بصورة تقليدية مجهزا هاما للأمم المتحدة. لذا فإننا نحث الأمانة العامة على معالجة عدم الإنصاف ذاك وعلى تحقيق مشاركة منصفة من جانب جميع المناطق وتنويع مشترياتها كي تستفيد منها اقتصادات جميع أعضاء المنظمة بإنصاف.

أخيرا، أود أن أقول إن هذه المناقشة العلنية الهامة ينبغي أن تتواصل في الجمعية العامة لأنها الهيئة التي يمكن لجميع الدول أن تعرب فيها عن آرائها. ونعتقد أن الشفافية في نظام المشتريات ينبغي انتهاجها لا في عمليات حفظ السلام فحسب، وإنما ينبغي أن تكون أيضا هدفا ومعيارا يجب على جميع الدول الأعضاء أن تحققه.

ويحدونا الأمل أن تحقق المنظمة أهدافها، التي يتمثل أحدها بإبلاغ شعوبنا بما نفعله.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم، السيد الرئيس، على طرح هذا الموضوع في جلسة علنية لمجلس الأمن. كما أشكر السيد مارك مالوك براون على إحاطته الإعلامية الصريحة والهامة بشأن الحالة الراهنة. ويسرنا أن يناقش المجلس مسألة إدارة المشتريات في عمليات حفظ السلام، التي تعد أحد أهم الجوانب في فعالية ومشروعية الأمم المتحدة.

منذ أن أنشأ مجلس الأمن عملية حفظ السلام الأولى – هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة – في فلسطين عام

١٩٤٨، فوض المجلس بنشر ٦٠ عملية لحفظ السلام، يشارك فيها حاليا ١٠٧ بلدان وما يقرب من ٤٨ ٠٠٠ فرد يعملون في ١٨ بعثة منتشرة في خمس قارات.

وهكذا ما برح مجلس الأمن منذ ما يزيد على ٥٠ سنة يستخدم عمليات حفظ السلام كأداته الرئيسية للاضطلاع بوظيفته الأساسية بموجب ميثاق سان فرانسسكو. ومن المنطق الأساسي، حسب مبدأ التبعية، أن من الجلي أن من اختصاص المجلس أن يواصل رصد نوعية هذه العمليات. ومن واجب مجلس الأمن، لكفالة فعالية تلك الأداة – عمليات حفظ السلام – أن يستعرض إدارتها وأي أعمال إساءة، أو اختلال، أو فساد ربما تكون قد حدثت.

لنظر في إدارة عمليات حفظ السلام في الممارسات المتبعة في مجلس الأمن. والواقع أنه تم من قبل عقد جلستين بشأن هذا الموضوع، واحدة في عام ٢٠٠٤ تحت رئاسة باكستان (انظر S/PV.4970)، وواحدة في عام ٢٠٠٥ تحت رئاسة الدانمرك (انظر S/PV.5191). وأدلت دول أعضاء عديدة ببيانات في هاتين الجلستين، وصدر عقب المناقشات بيانان رئاسيان (S/PRST/2004/16 و S/PRST/2005/21) على سبيل المثال مواصلة نظر المجلس في هذه المسألة. ولا يعني هذا بأي حال من الأحوال إننا نغض النظر عن كون الجمعية العامة جهازا رئيسيا ينبغي أن ينظر أيضا في هذه المسألة.

وعلى الرغم من أن وفدي يسلم بالزيادة الثابتة في عدد عمليات حفظ السلام، فإنه يتشاطر الإحساس بالإحباط والقلق الذي أُعرب عنه هنا بشأن الاستنتاجات الواردة في التقرير الأخير لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. ويذكر التقرير أنه وقعت اختلالات خطيرة في مكاتب معينة لم تف بمعايير الإدارة العالية المتوقعة من العاملين في الأمم المتحدة. ونخشى أن يؤدي عدم اتخاذ إجراء في وجه الاختلالات المتكررة إلى ثقافة للإفلات من العقاب. وتبلغ بعض الاختلالات وجوانب سوء الإدارة من الخطورة ما يمكن معه وصفها على أنها تدليس، الأمر الذي يعني أننا نواجه فسادا. ويجب اتخاذ تدابير عاجلة للتحقيق في هذه الحالات والعقاب عليها وكفالة عدم تكرر هذه الحالة.

ويورد تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن المكون العسكري عاق دون قصد في بعض الحالات الدعم لعمليات إنسانية وعرقل بناء الثقة بين السكان المحليين. ولا بد أن يتوقف ذلك. ولهذا يلزم إجراء تنسيق فعال فيما بين كل المعنيين بحفظ السلام. ومن الأهمية بمكان أن تضع إدارة عمليات حفظ السلام استراتيجية تنسيقية متسقة لاشتراك العسكريين في أنشطة المساعدة المدنية.

وليس هناك ما يستدعي تطبيق نظرية ”الشك المنهجي“ لديكارت أكثر من عمليات حفظ السلام في وجه الانتشار الحالي للجرائم ضد الإنسانية. هل نعني بالمسؤولية عن حماية السكان في سياق انتشار الجرائم ضد الإنسانية وسوء الإدارة؟ هذا سؤال هام في عالم تتكاثر فيه كما ذكرت، الصراعات المدنية – جحيم حقيقي من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتطهير العرقي، والمذابح الجماعية. ويلزم، لكي تتصرف الأمم المتحدة بسرعة لمنع هذه المعاناة الإنسانية الواسعة النطاق وحماية الناس من هذه الجرائم ضد الإنسانية، أن تكون هناك عمليات لحفظ السلام لا ينخر في عضدها ولا يترع عنها طابع المشروعية الاختلالات أو الفساد. إننا بحاجة، كما ذكر من قبل، إلى وضع نظام للرصد والعقاب يقوم على أساس التسامح الصفري.

السيد إيكوب (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أنا أيضا أرحب بعقد هذه المناقشة في شكل مفتوح لغير الدول الأعضاء في مجلس الأمن، مما يتيح لها الفرصة للإعراب عن

آرائها بشأن إدارة عمليات حفظ السلام، التي هي مسألة ذات أهمية فائقة.

وأفهم تمام الفهم اهتمام المجلس المشروع بأن يبقى على علم منتظم بأداء العمليات التي أنشأها هو ذاته من قبل. ولكني أفهم في المقام الأول اهتمام الجمعية العامة بأن تستعرض نتيجة الأعمال التي طلبت القيام بها. وأرى أن إشراك المجلس أعضاء الجمعية العامة في مناقشة اليوم دليل على شفافية أعمالنا.

وأشكر السيد مالوك براون على إحاطته الإعلامية الممتازة. والواقع أنه يتعين عليّ على إثر العرض الذي قدمه أن أنحي جانبا البيان الذي كنت أعتزم الإدلاء به صباح اليوم. لقد بدد السيد مالوك ما يساورني من قلق ولكني أود مع ذلك أن أعرب عن الإحباط الذي تشعر به دولة عضو علمت من وسائط الإعلام بمحتوى تقرير ورد إلينا منذ أيام قليلة فقط. وأدرك أن المسؤولية عن هذه الحالة لا تقع على السيد مالوك براون ولا على رئيسه. غير أنني أعتقد أن الأمانة العامة تضطلع بمسؤولية ما في هذا الشأن. وآمل أن يحدث تحسن في هذا المجال.

وانتقل الآن إلى الإحاطة الإعلامية، وأتقدم بالتهنئة للسيد مالوك براون. ولقد بددت هذه الإحاطة، كما ذكرت، قدرا كبيرا من الهواجس وسوء الفهم. وغيرت ما كنت أعتقده منذ بضعة أيام فقط. لقد ذُكر أن التحقيقات جارية، وأن بعضها قد انتهى والبعض الآخر ما زال جاريا. وأعتقد أن هذا تقرير مؤقت وليس تقريرا نهائيا، ومن ثم فإن من السابق للأوان أن أتقدم بأي تقييم اليوم. وأحيط علما على نحو خاص باستعداد الأمانة العامة لاتخاذ الإجراء اللازم حيثما تكون القواعد الإدارية قد انتهكت في حالات التدليس أو الاختلاس. وأنا على يقين من أن السيد مالومك براون ليس على استعداد لأن يسمح باستمرار هذا الاختلاس؛ وأنا أرحب بهذا الإجراء، وأرحب بالتزامه بذلك. وأحيط علما، في المقام الأول، باستعداد الأمانة العامة لإجراء تحسينات على أساس التوصيات. وذلك جزء حقيقي من شفافية ووضوح عملية الإصلاح التي هي من بين الأهداف التي نسعى جاهدين إلى تحقيقها. ومن الأهمية بمكان قبل كل شيء كفالة أن يكون هذا الإجراء عنصرا من عناصر الإصلاح الإداري؛ وأرحب بالنهج الذي وصفه السيد مالوك براون والذي سيؤدي في المقام الأول إلى منهجية محسنة.

وأرى، في الوقت المناسب بعد الانتهاء من كل عمليات التحقيق والمراجعة، أنه سيكون من المشروع أن تنظر اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة في نتائج هذه العمليات، حتى نفهم على نحو حقيقي الأمور التي ما زال يتعين علينا أن ننهض بها، وسيكون هذا أفضل إجراء نتبعه.

وأود أن أختتم بنفس النقطة التي أوردها السيد مالوك براون فيما يتصل بدور عمليات حفظ السلام.

أنا آت من أفريقيا، حيث تنتشر غالبية العمليات. ولذلك، فإن اهتمامنا بأنشطة المجتمع الدولي غني عن البيان. وفي العديد من البلدان المبتلية بصراعات مسلحة، فإن رجال ونساء المجتمع الدولي ينظر إليهم كرموز لتضامن ذلك المجتمع معنا. وأنا شخصيا لم أقم بزيارة إلى الميدان، ولكن السيد مالوك براون فعل ذلك، ونستطيع الإفادة من خبراته. إن هؤلاء الأشخاص يستحقون بعض الاعتبار. وسيكون من الظلم، ومن العقيم من جانبنا، أن نعرضهم كمجرمين أو مغتصبين أو وكلاء للفساد سواء بالادعاء أو بالاتهام. ولا أعتقد بأن هذا ما يريده المشاركون في هذا الاجتماع.

إن هذه المناقشة يمكنها أن تلقي الضوء على تلك الحالة. فإن الجهد الإنساني له قيوده. والسيد مالوك براون محق في النظر بعناية في أساليب عمل تلك العمليات، وفي أن

يلاحظ أوجه القصور في العمليات وأن يؤكد لنا على اتخاذ الإجراءات اللازمة. ولكن، فوق كل شيء، يتعين وضع ضمانات للحيلولة دون حدوث الانهيارات. ذلك هو الأمر الأهم، ولكن من أجل ضمان ذلك يتعين علينا أن نعمل بصبر وروية. وهذه المناقشة ستساعدنا في ذلك.

السيد بريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أؤكد على تأييدنا الكامل للبيان الذي سيدلي به ممثل النمسا نيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولذلك، سوف أكتفي بتقديم بعض الملاحظات.

أود، أولا، أن أضم صوتي إلى صوت زملائي بأن أتقدم بالشكر إلى السيد مالوك براون على إحاطته الإعلامية الشاملة، وأن أعبر كذلك عن تقدير وفد بلدي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية على أعماله الهامة. وفي ضوء ما استمعنا إليه اليوم في الإحاطة الإعلامية، فقد تعزز اقتناعنا بأن الإدارة الفعالة لعمليات حفظ السلام تتطلب الاهتمام العاجل من جانب جميع الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة.

وفي ذلك السياق، نرحب بقرار اللجنة الخامسة بأن تكرس جلسة لذلك الموضوع خلال هذا الأسبوع. وفي السياق ذاته، نشكر رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن على عقد هذه الجلسة العلنية وتنظيم هذه المناقشة المفتوحة لجميع الأعضاء لتبادل الآراء بشأن هذه المسألة الهامة.

ما زالت سلوفاكيا تواصل تأييدها القوي لعمليات حفظ السلام التي تشكل واحدة من الوظائف الأساسية للمنظمة. وبسبب هذا الالتزام، على وجه التحديد، لا يمكننا أن نغض الطرف عن أي خلل في إدارة عمليات حفظ السلام، سواء كان هذا الخلل متعمدا أو سهوا. لذلك نلاحظ مع الجزع أننا، مع اتساع عمليات حفظ السلام، نشهد زيادة في الادعاءات الخطيرة بشأن القصور الإداري والمخالفات. وكما ذكر السيد مالوك براون، فإن مراجعة الحسابات التي أجراها مكتب الرقابة الداخلية قد كشفت أدلة على هدر أموال أدى إلى خسائر مالية للمنظمة لا يمكننا أن نتجاهلها بسهولة. وحيث أن تكلفة عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة تفوق خمسة بلايين دولار سنويا، فإننا نحتاج إلى كفالة إنفاق كل دولار بشكل فعال وبكفاءة في الأغراض التي يحددها هذا الجهاز على نحو حصري.

ونحن ندرك بأن هناك تحديات جديدة وعديدة ناتجة عن تزايد احتياجات حفظ السلام، ولذلك نتوقع من الإدارة أن تكون قوية وأن تتمتع بالكفاءة وأن تخضع للمساءلة. ومن سوء الطالع دائما أن ادعاءات القصور الإداري ونقص الكفاءة تلقي بظلالها القاتمة على غالبية موظفي الأمم المتحدة المتفانين الذين يعملون بروح مهنية عالية وبالتزام لا يضعف من أجل تحقيق النجاح لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن النتائج التي توصل إليها مكتب الرقابة الداخلية تدلل على وجود مشكلة أكبر وتقدم برهانا إضافيا على الحاجة العاجلة إلى المضي قدما بعزم أقوى في عملية الإصلاح الشائكة. ويعتبر وفدي أن التحقيق الملائم في جميع الادعاءات أمر أساسي، وأن توصيات مكتب الرقابة الداخلية يتعين الالتزام بها وتنفيذها بدقة بدون تأخير. وفي هذا الشأن، نرحب بإنشاء فرقة العمل المعنية بالاحتيال في مجال المشتريات التابعة لمكتب الرقابة الداخلية لكي تقوم بإجراء التحقيقات. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري تعزيز آليات الرقابة الداخلية وتحديث القواعد المالية والقواعد الإجرائية الخاصة بالمشتريات.

ونحن على ثقة بأن الأمين العام سيتخذ جميع الإجراءات اللازمة على وجه السرعة لتوضيح جميع الادعاءات بشأن المخالفات والمساءلة الكاملة للمسؤولين

عنها. ونؤيد الخطوات التي اتخذتها إدارة عمليات حفظ السلام ومديرية الإدارة، ونتطلع إلى نتائج التحقيقات وإلى التقارير عن التقدم في تنفيذ توصيات مكتب الرقابة الداخلية.

وعلينا أن نبذل قصارى جهودنا لاستعادة المصداقية والثقة العامة إلى منظومة الأمم المتحدة.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر مدير مكتب الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأود أن أؤكد على أن الدانمرك تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي سيدلي به ممثل النمسا نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

تولي الدانمرك أهمية كبيرة لتعزيز الإدارة في الأمم المتحدة، حيث ينبغي أن تكون المساءلة والشفافية ركنين أساسيين فيها، وأن تظهرا في سلوك موظفي الأمم المتحدة ذوي المعايير الأخلاقية الرفيعة. وذلك أمر أساسي من أجل سلامة عمل المنظمة.

وفي هذا السياق، قرأنا بإحساس من القلق تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن المشتريات في إدارة عمليات حفظ السلام. ومن المهم أن يعمل الموظفون وفقا لأسمى معايير الكفاءة والفعالية والنزاهة الشخصية. وفي الوقت نفسه، يتعين علينا، كدول أعضاء، أن نكفل المستوى الكافي من قدرات الموظفين في الأمم المتحدة للتعامل مع مجموع جوانب عقود المشتريات لتجنب الإضرار بكفاءة عمليات حفظ السلام.

وينبغي لكبار المسؤولين في الإدارة توجيه الاهتمام إلى المخاطر المتعلقة بالمشتريات وأوجه الضعف فيها مع التأكيد الخاص على هذه الأنشطة. وتتسم المساءلة في هذا المجال بأهمية أساسية. ويجب أن نضمن كذلك تعميم المعرفة الواسعة في المنظمة بالتوجيهات الأخلاقية الخاصة بموظفي المشتريات.

إننا نقر بالإصلاحات المتعلقة بتنسيق وترشيد ممارسات المشتريات في إدارة عمليات حفظ السلام ونشجع على بذل المزيد من الجهود في هذا المجال. ونلاحظ أن حجم المشتريات قد زاد بشكل كبير في السنوات الماضية، مما أضفى المزيد من الأهمية على ضمان معايير عالية في مجال المشتريات.

ومع ملاحظة المشاكل الإدارية التي حددها مكتب الرقابة الداخلية، فإننا نفهم كذلك من بيان مدير مكتب الأمين العام بأنه يوجد خلاف عميق بين مكتب الرقابة الداخلية وإدارة عمليات حفظ السلام بشأن منهجية التقرير. ونرحب بحقيقة أن الدول الأعضاء ستقدم إليها معلومات عن طبيعة هذا الخلاف.

وترحب الدانمرك، كذلك، بالتأكيدات بأن الأمين العام سوف يتعامل مع المسألة فورا، وأن المزيد من التحقيقات تجري الآن. ونأمل ونثق في أن اللجنة الخامسة سوف تتعامل مع المسألة بشكل محدد وعلى نطاق أوسع. وعلى ضوء بيان مدير مكتب الأمين العام، فإن ذلك سيتضمن أيضا مقترحات لتعديل القواعد المالية في مجال المشتريات لضمان وجود إطار قانوني قابل للتطبيق في الميدان.

وبإيجاز، فإن النتائج التي توصل إليها مكتب الرقابة الداخلية تحتاج، من ناحية، كما أشار مدير مكتب الأمين العام، إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وإلى رد حازم، وتحتاج من ناحية ثانية إلى أن تقوم الأمانة العامة، بالتعاون مع الدول الأعضاء، باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تكرار عمليات الاحتيال وسوء الإدارة. وينبغي لهذه الجهود أن تؤدي إلى تعزيز الكفاءة في الإجراءات الإدارية، وإلى ممارسات إدارية حديثة وتوحيد خدمات الإمداد لمنع الازدواجية وهدر الموارد.

السيدة بابادوبولو (اليونان) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بشكر السيد مالوك براون على الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها اليوم عن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية قيد النظر هنا.

واليونان تؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل النمسا بعد قليل، بصفة هذا البلد رئيساً للاتحاد الأوروبي. ولذلك، سأكتفي بأن أدلي ببضع ملاحظات.

إن سوء الإدارة وأنشطة التدليس أو أوجه الضعف المتصلة بذلك، في أي منظومة، تستدعي اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة. ونحن نتفق جميعاً على أن الأمم المتحدة ليست استثناء. ونتائج الاستعراض، كما قدمت اليوم، وكما ترد في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تبعث على القلق حقاً، ولا يسعنا إلا أن نعرب عن عميق قلقنا. ومن الجلي أنه ينبغي مراجعة قواعد المشتريات، بل والأهم من ذلك استعراض ممارساتها. وعلاوة على ذلك، ينبغي التحقيق على نحو شامل ودقيق في كل الادعاءات بالتدليس وسوء الإدارة ومساءلة من يثبت إدانته.

ومع ذلك، ندرك جميعاً أن هذا التحقيق ما زال جارياً. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على الأهمية الفائقة للتقيد التام بمبادئ مراعاة الأصول القانونية الواجبة. ونرى أن هذه المسألة، التي هي أيضاً قيد النظر في مختلف الهيئات المختصة في الأمم المتحدة، تعالج بما تستحقه من الجدية والدقة وعن طريق القنوات الملائمة في المنظمة. وفي ضوء نظر مجلس الأمن في هذه المسألة اليوم، ترى اليونان أن اتخاذ الإجراء اللازم من جانب كل الهيئات المختصة في الأمم المتحدة المعنية بعمليات حفظ السلام سيسهم بطريقة إيجابية وفعالة في التنفيذ السليم لمبادئ وأولويات الأمم المتحدة في مجموعها. وفي هذا الشأن، نرى أن من القيِّم والمفيد أن يحاط مجلس الأمن علماً بالردود التي تقدمها الأمانة العامة على تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

وقد تم التسليم منذ وقت طويل بالحاجة إلى الإصلاح بوصفه أولوية من أولويات المنظمة. وعليه، كان الإصلاح محط الاهتمام الرئيسي في الوثيقة الختامية لزعمائنا (قرار الجمعية العامة ٦٠/١). و في الأشهر الأخيرة، شاركنا جميعاً بعمق في ذلك الجهد كيما تتطور الأمم المتحدة إلى هيئة دينامية عالية الكفاءة وعلى استعداد لمواجهة تحديات عالم اليوم.

واتخذت بالفعل عدة خطوات جيدة في ذلك الاتجاه، مثل تلك التي اعتمدت بشأن المشتريات في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة- على سبيل المثال بشأن مسائل المساءلة والممارسات الأفضل قيمة مقابل الأموال. وينبغي تشجيع تلك الجهود والتقدم التدريجي الذي تحرزه، بالإضافة إلى الرقابة اليقظة لأي مخالفات ممكنة.

وفي ضوء ما ورد آنفاً، من المهم للغاية أن نحرص هنا اليوم على إقامة التوازن السليم في مناقشاتنا. وينبغي ألا يغيب عن البال أهمية دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والخدمات العامة التي تقدمها في قضية السلم والأمن الدوليين. وتزود تلك العمليات بموظفين يتسمون بالكفاءة والتفاني ويعملون في معظم الأوقات في ظل ظروف صعبة وفي بيئات شديدة الاضطراب. وهم يؤدون عملاً ممتازاً. ولهذا، فهم يستحقون منا الاحترام. وعلينا أن ندعمهم ونشجعهم على مواصلة الاضطلاع بالواجبات المناطة بهم بنفس الكفاءة والنتائج البارزة.

نانا إفاه – أبيننتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): أولاً، أود أن أشارك الوفود الأخرى تقديم الشكر للسيد مالوك براون، رئيس ديوان الأمين العام، على ملاحظاته وإحاطته الإعلامية.

وتـرى غانـا أن إصـلاح نظـام المـشتريات في الأمـم المتحدة مسألة فائقة الأهمية، لأن الشفافية والمساءلة ضروريان لنزاهة المنظمة بأسرها. ولـدواعي التسجيل، وحتى لا يكـون هناك شك، أود أن أعلن بشكل قاطع أن غانا لا تتغاضى، ولا تنتمي إلى أي مجموعة أو رابطة من الدول تتغاضى عن التدليس، أو التبديد، أو إساءة استخدام السلطة في منظومة الأمم المتحدة.

وتجدر الإشادة بالجمعية العامة لمبادرتها، بدافع من مجموعة الـ ٧٧ والصين، التي يفتخر بلدي بأنه عضو فيها، بعملية المراجعة الإدارية التي أدت إلى الكشف عن حالات تبعث على القلق الشديد من التدليس وإساءة استخدام السلطة والتصرف اللاأخلاقي جداً من جانب موظفين في إدارة عمليات حفظ السلام. ونؤيد البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ونرحب بتقرير المراجعة المؤقت، ونتوقع من الجمعية العامة أن تتابعه بكل حزم باتخاذ الإجراءات المطلوبة لكفالة سد شتى الثغرات على الفور. وفي هذا الصدد، يأسف وفدي للسرعة التي وجد بها هذا التقرير المؤقت طريقه إلى وسائط الإعلام، حتى قبل أن تنظر فيه الجمعية العامة التي أذنت بإعداده بناء على مبادرة منها في المقام الأول. وبطبيعة الحال، شعرت بعض الدول الأعضاء، ومنها بلدي، بالجزع لقراءة التفاصيل لتي كانت محظورة على وسائط الإعلام في وقت مبكر يرجع إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، بينما لم تكن الدول الأعضاء قد اطلعت على التقرير أو قدمت لها نسخ منه بعد. ومن الجلي أن عمليات التسريب المتعمدة هذه تستهدف تضليل الجمهور وجعل الأمم المتحدة عرضة للتأنيب. وفي حين أننا نؤيد الحاجة إلى وضع سياسة للإبلاغ عن المخالفات لتعزيز الشفافية والمساءلة في منظمتنا، فإن تسريب تقرير المراجع المؤقت إلى الصحافة في هذه الحالة كان متسرعاً ولا مبرر له، وكان عملاً لا أخلاقياً من جانب المسؤولين عن ذلك.

وفيما يتعلق بمضمون التقرير المؤقت، فلا نغالي بالتأكيد على ضرورة الاستخدام الناجع والفعال لموارد الأمم المتحدة، ولاسيما تلك المخصصة لعمليات حفظ السلام البالغة الأهمية. وهذه العمليات تكون باهظة التكاليف دائماً، ومن ثم فإن من مصلحتنا جميعاً أن نكفل تجنب التبديد عن طريق التدليس والاختلاس.

ولا بد لمجلس الأمن، بوصفه الهيئة التي تأذن بعمليات حفظ السلام البالغة الأهمية تلك، أن يهتم بصفة خاصة بكفالة توفير الأموال لذلك الغرض بصورة دائمة. ولذلك، تتيح الجلسة العلنية للمجلس اليوم الفرصة للإعراب عن شواغله أمام الجمهور، بما في ذلك الجمعية العامة التي تمارس الرقابة الإدارية على الأمانة العامة حتى يمكننا أن نتلمس معاً طريقاً إلى الأمام.

وبينما نسلم بحق مجلس الأمن في النظر في بعض جوانب عمليات حفظ السلام بحكم أنه الجهاز الذي ينيط به الميثاق المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين – ومن ثم يأذن ببعثات حفظ السلام – فإننا نرى أن المشتريات هي أساساً مسألة إدارة تدخل في اختصاص اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة، وبالتالي تقع تحت مسؤولية الرقابة التي تضطلع بها الجمعية العامة. وعلى ذلك، سنعرب في الوقت المناسب وفي المحفل الملائم عن آرائنا تفصيلاً بشأن بعض المسائل والتوصيات الواردة في تقرير المراجعة. وريثما يتم ذلك، نود أن نبدي بضع ملاحظات بشأن ما هو، في نهاية المطاف، تقرير مؤقت.

وما برحت المشتريات واحداً من مجالات التركيز الرئيسية في عملية إصلاح الأمم المتحدة على امتداد السنوات العشر الماضية. وفي هذا الصدد، نود أن نعترف بأنه قد بُذِلت

من قبل وما زالت تبذل جهود في الأمانة العامة وفي بعثات حفظ السلام وفي مكاتب خارج المقر لتحسين الامتياز والمساءلة في توفير الخدمات. وتتضمن تلك الجهود مبادرات مثل تطوير السوق العالمي للأمم المتحدة، وإنشاء وكالة رئيسية للمشتريات والتوصل إلى اتفاقات مباشرة مع الجهات الصانعة وتدريب منسق على مستوى المنظومة، وبرنامج لإصدار الشهادات. ولا يفوتنا أيضاً أن نأخذ في الاعتبار برنامج الإصلاحات الذي قدمه الأمين العام في عام ٢٠٠٥ والذي تضمن خمس فئات رئيسية: كفالة التصرف الأخلاقي، وتعزيز الرقابة والمساءلة وتحديث المنظمة، وتحسين أداء الإدارة العليا، وزيادة الشفافية.

وعلى الرغم من تلك الجهود الجديدة بالثناء، ما زال يتعين عمل الكثير. ويكشف تقرير المراجعة المؤقت عن عدة عيوب في شراء البنود اللازمة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فضلاً عن الافتقار إلى الحرص والانتباه السليمين من جانب المسؤولين عن وضع وتنفيذ الضوابط الداخلية. ووثقت المراجعة المؤقتة أيضاً أدلة كبيرة على الإساءة في مجال المشتريات لعمليات حفظ السلام، مما يؤدي إلى خسائر مادية وعدم الدقة في افتراضات التخطيط. ومما له أهميته أيضاً أن إدارة الأمم المتحدة لم تفرض المساءلة على عدم التقيد بإجراءات المراقبة الداخلية، والقواعد والإجراءات المالية وإجراءات المشتريات.

ويلزم اتخاذ خطوات فورية لتصحيح تلك الاختلالات. وعندما يحين الوقت للنظر في استعراض القواعد والأنظمة المالية في سياق الإصلاح الإداري الأوسع، نأمل أن يؤخذ في الاعتبار أن الخطأ في بعض الحالات لا يكمن في القواعد والأنظمة وإنما في من يضطلعون بالمسؤولية عن تنفيذها.

وعلى الرغم من أن الوثيقة قيد النظر وثيقة أولية، نلاحظ مع القلق الشديد أن هناك مشكلة دائمة في أنشطة المشتريات في الأمم المتحدة ما زال يتعين علاجها على نحو كاف. ويتصل هذا بالزيادة في المشتريات من البلدان النامية والتي ما زالت قاصرة إلى حد بعيد على البلدان التي تستضيف بعثات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة والبلدان المجاورة. ويسلم وفدي بالإسهام الهام لذلك النشاط في تنمية اقتصادات البلدان المضيفة والبلدان المجاورة التي تثقلها إلى حد كبير حالات الصراع السائدة حالياً. إلا أننا نرى بصراحة أنه يلزم زيادة التنوع في ذلك المجال.

وسنقدر أيضاً الحصول على معلومات عما إذا كان موظفو المشتريات يكفلون التمثيل الجغرافي العادل فيما بين البائعين وعن مدى ما اتخذته الأمم المتحدة من خطوات لكفالة المشتريات من بائعين من بلدان نامية وبلدان تمر بمرحلة انتقال.

وعلمنا من أماكن أخرى أن بعض الموظفين أوقفوا عن العمل بمنحهم إجازة. ونرحب بالتدابير الرامية إلى التعامل مع الموظفين الذين أدينوا بالاحتيال، والهدر أو سوء استعمال السلطة، ولكن ينبغي أيضا أن نأخذ في الاعتبار أنه معلوم للجميع أن الأمم المتحدة ظلت في الفترة الأخيرة صريحة بشأن الحاجة إلى الديمقراطية في جميع الدول الأعضاء. وتقوم الديمقراطية على أساس سيادة القانون. وبالتالي ينبغي أن تشاهد الأمم المتحدة وهي تمارس ما تعظ به. وينبغي مراعاة الإجراءات القانونية الأصولية، واستطرادا، حق الأشخاص المتهمين في الاستماع لهم. ومن هذا المنظور، وبالرغم من أن تقرير مراجعة الحسابات ما زال في شكل مشروع تقرير، يحق للموظفين الخاضعين للتحقيق التذرع بالإجراءات القانونية الأصولية وينبغي أن يعتبروا أبرياء إلى أن تثبت إدانتهم.

أخيرا، أود أن أركز على أن الفضيحة وإساءة المعاملة والاحتيال وسوء الإدارة تبدد الثقة بالأمم المتحدة. وإصلاح الأمم المتحدة لا يستحيل إلا إذا احترنا نحن عدم إصلاحها. وإذا أجرينا الإصلاح، وخاصة إصلاح الإدارة، وهو عمل جماعي وليس مسألة مصلحة لبعض البلدان فقط، فإننا لا محالة سننجح. إننا نغرق معا أو نسبح معا. فلنسع بالتالي، بطمأنينة وبوحدة الهدف، لإصلاح هذه المؤسسة، التي لا غنى عنها. وسيعود نجاحنا بالفائدة على جميع الدول الأعضاء، الكبيرة والصغيرة، الضعيفة والقوية.

السيد النصر (قطر): في البداية، أود أن أتقدم بالشكر للسيد مارك مالوك براون على الإحاطة الإعلامية التي قدمها للمجلس.

لا شك أن الازدياد المطرد في عمليات حفظ السلام واكبته زيادة كبيرة في التكلفة الإجمالية لتلك العمليات. وهو الأمر الذي يحتم وجود نظام فعال قائم على الشفافية والرصد المستمر، ويضمن تحسين إدارة تلك العمليات، سواء كان ذلك فيما يخص تحديد ولاية واضحة وذات مصداقية وقابلة للانجاز أثناء التخطيط لعمليات حفظ السلام والإعداد من اجل تيسير الانتشار السريع والاضطلاع بولايات تلبي الاحتياجات على أرض الواقع – وهو ما تقع مسؤوليته على عاتق المجلس – أو فيما يتعلق بنظام المشتريات والإدارة التي تقع مسؤوليتها على الجمعية العامة، وفق مبدأ تقسيم العمل في المنظمة.

إن دولة قطر تنظر بجدية بالغة إلى الادعاءات بإساءة التصرف والتدليس وسوء الإدارة في الأمانة العامة. لذا، يجب استعراض ممارسات إدارة عمليات حفظ السلام وتحديد مجالات الخطر وحالات وجود غش أو استغلال للسلطة في مجال العمليات، بما في ذلك العمليات المتعلقة بالمشتريات. ورغم امتعاضنا من عمليات التسريب المشينة لتقرير المشتريات، فإننا على اقتناع بأن محاسبة المسؤولين عن ذلك سوف تجري وفقا للنظام الإداري في المنظمة. ونحن نتطلع باهتمام إلى التقرير الذي سيقدم للجمعية العامة عن هذا الموضوع، والذي نأمل أن يتضمن اقتراحات شاملة لتحسين العمل في الميدان وإيجاد شفافية أكبر. أما فيما يتعلق بمسائل الاستغلال الجنسي، فإننا نتفق تماما مع ما تطرق له السيد بروان بشأن توفير الحماية.

السيد مهيغا (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نحن، بدورنا، نشكر رئيس ديوان الأمين العام، السيد مالوك براون، على تقريره الزاخر بالمعلومات لمجلس الأمن.

وتعلن جمهورية تترانيا المتحدة تأييدها للبيانين اللذين سيدلي بهما الممثل الدائم لجنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، والممثل الدائم لماليزيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن اهتمام مجلس الأمن بالممارسات المتعلقة بالمشتريات في إدارة عمليات حفظ السلام الذي دفع إليه تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية، أثار بعض القلق في صفوف العضوية الواسعة للأمم المتحدة، فيما يتعلق بكلا المضمون والطريقة التي ينبغي بها تناول المسألة. وكان تسريب التقرير إلى الصحافة قبل الأوان أمرا معيقا ومضللا. وينبغي أن يكون لجميع الأجهزة ذات الصلة اهتمام وشواغل حيال نزاهة ومصداقية الممارسات المتعلقة بمشتريات عمليات حفظ السلام. وبالتالي نؤمن بأن هناك مجالا للتوازن ونطاقا للتعاون بين جميع الأجهزة الرئيسة لمنظمتنا، التي في وسعها العمل لتعزيز ولايات هذه الأجهزة وأهدافها سعيا لبلوغ أهدافنا المشتركة.

ونشارك الإيمان بأهمية جعل كل جهاز يركز على نطاق ولايته في أنشطته اليومية. كما نسلم بأهمية إقامة

تضامن وثيق وتعاون وتكامل بين مختلف الأجهزة بغية تعزيز المنظمة. ومن مصلحتنا المتبادلة أن نتفادى سوء الفهم والريبة والإحساس بالتنافس. وينبغي أن يؤكد ذلك النهج على عملية الإصلاح بغية تحقيق التماسك والترشيد على نطاق المنظومة.

إن الكثير من عمل الأمم المتحدة لا يظهر في عناوين الأخبار؛ ونادرا ما نشهد أي ذكر للعديد من النماذج اليومية أو الأنشطة المثمرة والبناءة التي تجري تحت إشراف الأمم المتحدة. ولكن هناك تغطية واسعة حينما نخفق أو حينما يتصور أننا أخفقنا. ولا بد أن ينظر إلى تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية في هذا السياق.

وفي الواقع، يكشف تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية عن الاستعراض الإداري للمشتريات المتعلقة بإدارة عمليات حفظ السلام سوء إدارة واحتيالا واضحين. ومنع الاحتيال المتعلق بالمشتريات يدخل في نطاق الحكم الرشيد. وهو يخدم مصالح المنظمة ومصالح العضوية بكاملها.

لكن من الجدير بالذكر أن تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية الذي دفع إلى الجولة الحالية من الشواغل كانت قد ابتدرته الجمعية العامة. والتقرير ذاته يوضح ذلك بجلاء. والجمعية العامة هي التي طلبت من مكتب خدمات المراقبة الداخلية أن يجري مراجعة إدارية لحسابات إدارة عمليات حفظ السلام وممارساتها المتعلقة بالمشتريات. ومن العدل أن تشعر الهيئة التي أمرت بإعداد التقرير بالحرمان عندما لا تكون في أول الصف لفحص التقرير والبت فيه. وينبغي أن تكون مبادرات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن هذه المسألة مبادرات تكميلية في التصدي للمشاكل التي أثارها تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية.

ويثير تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية والإحاطة الإعلامية التي استمعنا لها اليوم مسائل مزعجة. وهي مع ذلك مسائل يجب مواجهتها والتغلب عليها. وللأسف، فإن المنظمة يُقدح فيها في أغلب الأحيان بدعوى ترددها المفرط في الاستجابة للإصلاح وغير حساسيتها حيال الهدر واتسامها بانعدام الكفاءة وسوء المعاملة.

وليس هناك أمر أبعد عن الحقيقة من هذا. فتقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية يكشف منظمة تبذل جهودا حثيثة للتغلب على التحديات التي تواجه كل منظمة، وكل حكومة، وكل بلد، وفي كل مكان.

وفي هذا الوقت الحرج حيث الموارد المتوفرة للمنظمة حاسمة جدا لانجاز المهام والأهداف، لا بد من تحديد الأشخاص الذين يتحايلون ومنعهم ومعاقبتهم. ومن الواجب أن يتخذ إجراء لمنع الموظفين عديمي الضمير وردعهم ومحاكمتهم، فضلا عن معاونيهم، الذين تسلبنا جميعا أعمالهم من الموارد اللازمة للاضطلاع بمختلف الولايات التي حددناها للمنظمة ولأنفسنا.

ويستدعي تقرر مكتب خدمات المراقبة الداخلية اتخاذ إجراء عاجل في عدد من المجالات المحددة وهي بالتحديد، زيادة تثقيف موظفي المشتريات بشأن المسائل المتصلة بتضارب المصالح والاحتيال المتعلق بالمشتريات وتعزيز الجهود لكشف انتهاكات الأخلاقيات وتضارب المصالح التي يرتكبها الموظفون الحاليون والسابقون.

ونقدر إصدار التقرير فيما تجرى إصلاحات رئيسية في إطار المنظمة. ونقدر على وجه الخصوص حقيقة أن الجمعية العامة بدأت بالفعل اتخاذ إجراءات للرد على بعض الأسئلة الواردة في التقرير، مثل جهود كشف انتهاك الأخلاقيات وتضارب المصالح من جانب موظفي الأمم المتحدة.

ونؤمن بأن الأمين العام سيقترح على الجمعية العامة في التقرير عن الإصلاحات الإدارية، المقرر أن يصدر في نهاية

هذا الشهر، اتخاذ المزيد من التدابير لتحسين النظام القائم للمشتريات في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد ستتابع جمهورية تترانيا المتحدة، بالتعاون مع الأعضاء الآخرين لمجموعة الـ٧٧ والصين والأعضاء الآخرين، مسائل إصلاح الإدارة في الأمم المتحدة بغية تحقيق هدفنا المشترك لتعزيز فعالية المنظمة وكفاءتها ومصداقيتها.

السيد طومسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي أيضا عن تأييده للبيان الذي سيدلي به سفير النمسا باسم الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أبدأ كما بدأ الآخرون بتوجيه الشكر لمارك مالوك براون على إحاطته الإعلامية. وأعتقد أنها تعين على العودة بالمناقشات هنا في الأمم المتحدة إلى أرض الواقع. فهي تذكرنا بالنتائج الفعلية التي خرج بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية وبالمشاكل الفعلية التي حددها. وأظن أن الإحاطة الإعلامية صباح اليوم قد ساعدتنا أيضا في التركيز على الحلول.

وأرحب أيضا بأن الدول الأعضاء سوف تطّلع على آراء إدارة عمليات حفظ السلام بشأن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية حتى يتسنى لنا تكوين صورة كاملة قدر الإمكان.

وأردت أن أبدأ حيث انتهى مارك مالوك براون. إن مجلس الأمن يوفد أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة ليؤدوا ما يعجز الآخرون عنه أو لا يريدون أداءه. وهذه الوظيفة التي تقوم بها الأمم المتحدة لا غنى للمجتمع الدولي عنها. وقد جرى تذكيرنا ثانية هذا الصباح بالنمو السريع الذي طرأ على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في السنوات الأخيرة، بما في ذلك في مهامها المتعلقة بالمشتريات، ويجدر التنويه بالتحدي الذي يمثله العمل في أماكن لن ترغب في الذهاب إليها قوة عسكرية أخرى، وليس ذلك بسبب المشقة البيئية فحسب وإنما لأن الأمم المتحدة بحكم تعريفها تعمل على نحو متعدد الجنسيات ودون أن يكون لها قوات مشكّلة ومدرّبة اعتادت العمل معا، وبالمثل دون أن يكون لها موظفون مدنيون مدربون اعتادوا العمل معا.

لذلك أود أن أعرب عن تقديري للعمل الممتاز الذي يضطلع به العاملون في حفظ السلام التابعون للأمم المتحدة تحت ظروفهم القاسية في كثير من الأحيان. وبرغم المشاكل التي نناقشها اليوم، بل والتي سنناقشها غدا، أرى أن مجلس الأمن يستطيع، بل ينبغي، أن يثق فيما تقوم به الأمم المتحدة من حفظ السلام.

ولكننا فيما أظن نتكلم أساسا عن مسألة تتعلق بالثقة. والشواغل المتعلقة بالمشتريات المعروضة علينا تشكل مسألة غاية في الخطورة. فسوء إدارة المشتريات، أو الغش الذي هو أسوأ منه، شأنه كشأن الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية من قِبل العاملين في حفظ السلام، يمكن أن يقوض الثقة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأن يقوض بالتالي فعاليتها.

والإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها هذا الصباح وتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية يشيران، في جملة أمور، إلى نقص في الضوابط الداخلية المناسبة، وعيوب إجرائية، وممارسات تفتقر إلى الحزم، وانعدام للرقابة والسيطرة وقابلية المساءلة من جانب الإدارة العليا، وتفويض مريب للسلطة، ونقص في الموارد، وإطار تنظيمي غير ملائم للعمليات الميدانية، وإمكانية للإهدار وإساءة الاستعمال بل والغش.

وسياسة حكومتي فيما يتعلق بمشتريات الأمم المتحدة، التي يعرب عنها بانتظام من خلال الاتحاد الأوروبي في الجمعية العامة، تتضمن تعزيز الشفافية وقابلية المساءلة والسلوك الأخلاقي من جانب الموظفين، وزيادة المقدرة

المهنية لموظفي المشتريات، ومزيدا من الفعالية في تدريبهم وتدريب مديريهم.

ومن الأمور المخيبة للآمال أن يسلط التقريران الأخيران، تقرير دلويت فضلا عن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، الأضواء على كثير من تلك العناصر بوصفها أوجه قصور تستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة بشأنها. ولكي تظل الثقة في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام قوية بالشكل اللازم والذي هي جديرة به، لا بد الآن من التعرض بقوة لفعالية مشتريات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونزاهتها.

وأرحب لذلك بالإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي لبدء الاستعراض المستقلّ عن طريق مكتب خدمات الرقابة الداخلية، الذي كشف عن مواطن الضعف المذكورة والذي أدى، في جملة أشياء، إلى هذه المناقشة هذا الصباح.

وأرحب بالإحاطة الإعلامية التي يعتزم مارك مالوك براون تقديمها للجنة الخامسة في وقت لاحق هذا الأسبوع على سبيل المتابعة، لأنه لا بديل عن النظر المنهجي واتخاذ إجراء من جانب الجمعية العامة، ولجنتها الخامسة، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، التي تعالج إدارة أنشطة حفظ السلام بالأمم المتحدة ومواردها.

كما أرحب بهذا التبادل المفتوح الشامل للآراء، لأن مجلس الأمن مسؤول عن الولايات التي تبعث بالعاملين في حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة إلى مواطن الخطر، ويلزم أن يفهم المجلس التحديات التي تواجهها عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الميدان وأوجه القصور التي تعاني منها لكي يؤدي بمسؤولية وبشكل سليم وظيفته في تقديم ولايات فعالة.

وأريد أيضا أن أعرب عن الترحيب بالتزام الأمانة العامة بعدم التسامح مطلقا مع سوء إدارة المشتريات والغش فيها، وعدم التساهل مطلقا إزاءهما، وعدم الإفلات مطلقا من العقاب عليهما، كما وعدنا مارك مالوك براون هذا الصباح. كما أرحب باستمرار التحقيقات بقوة والتزام الأمانة العامة بمراعاة الأصول القانونية، وأرجو بل لديّ ثقة بأن سياسة حماية المبلغين عن المخالفات التي أعلنت في كانون الأول/ديسمبر الماضي فقط ستراعي في هذا الصدد.

وأخيرا، أرحب بالتزام الأمانة العامة بإصلاح النظام الأساسي الإداري للموظفين والنظام المالي والقواعد المالية بالمنظمة فيما يتعلق بأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وفقا لما قد تمليه الدروس المستفادة من هذه التحقيقات. وأرجو أن ينعكس بعضها على الأقل في التوصيات التي سيقدمها الأمين العام في نهاية هذا الشهر.

وننتظر أن تضيف تلك التوصيات حيثما يقتضي الأمر إلى الإصلاحات الكثيرة التي تم إدخالها بالفعل على ممارسات الشراء وإجراءاته بالأمم المتحدة في الأعوام الأخيرة. ويلزم أن نعترف بحدوث إصلاح، حتى إن لم يكن كافيا.

وأجد مما يبعث على الاطمئنان بيان الأمانة العامة صباح اليوم عن الإجراءات التي تعكف على اتخاذها استجابة لشواغلنا بشأن المشتريات، ولكن هذه أيضا كما قال سفير غانا من فوره مسألة تعني جميع الدول الأعضاء. ويتعين علينا جميعا، من خلال الجمعية العامة والهيئات التابعة لها، أن نتجاوب على نحو بنّاء مع التوصيات المنبثقة عن الدروس المستقاة من هذه التحقيقات.

إن التحقيقات ما زالت جارية، ولكن وفدي يرى أن من بين العناصر التي يتعين النظر فيها إقامة علاقة عمل أفضل وأكثر اتساما بالطابع الرسمي بين إدارة عمليات حفظ

السلام وشعبة المشتريات، ينبغي أن تشتمل على تحديد واضح للمسؤوليات وقابلية للمساءلة على جميع المستويات. ونرى أن يكفل كبار المديرين في كلتا الإدارتين توافق الممارسات مع النظام المالي والقواعد المالية مع ضمان إمكانية سير المشتريات بسرعة في الميدان دون إبطاء لا مبرر له. وهذا معناه، فيما أظن، كما قال مارك مالوك براون هذا الصباح، أننا يجب أن نلقي نظرة أخرى على الإطار التنظيمي للمشتريات في الميدان.

وبالإضافة إلى الإفصاح المالي، يلزم إصدار مبادئ توجيهية أخلاقية لموظفي الأمم المتحدة المشتركين في أنشطة الشراء. ويلزم تدريب الموظفين بشكل أفضل وأكثر توجها نحو الأهداف، سواء في المقر أو في الميدان، وأن يوجد نظام واحد صالح لتكنولوجيا المعلومات، له القدرة على التعامل مع جميع أنشطة الشراء التي تقوم بها الأمم المتحدة مع توفير ضوابط داخلية أكثر فعالية في الوقت ذاته.

وأخيرا، يتعين على مجلس الأمن أيضا، وليس فقط على الجمعية العامة والهيئات التابعة لها، أن ينظر في أي توصيات تخصه وأن يعكس الدروس المستفادة في تصميمه للولايات في المستقبل، حتى نسهم من جانبنا نحن أيضا في المجلس في تحقيق أرفع مستويات الثقة الممكنة في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للولايات المتحدة.

أود أولا أن أشكر مارك مالوك براون على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا للتو عن هذا الموضوع الحاسم. وأنوه أيضا بحضور وكيل آخر للأمين العام اليوم، وكيل الأمين العام غينو، ونرحب به أيضا.

أولا وقبل كل شيء، يجب أن نبقي في أذهاننا دائما أن مسائل الإهدار والاحتيال والإساءة في مشتريات عمليات حفظ السلام لا تخص الأرقام والمبالغ فحسب. فالفساد وسوء الإدارة يمكن أن يعوقا بقدر كبير إمكانية أي بعثة من الاضطلاع بولايتها بفعالية. وباختصار، فإن المناقشة التي نجريها اليوم تتعلق بإنقاذ الأرواح، لا أرواح المدنيين الذين نسعى إلى حمايتهم فحسب، وإنما أيضا أرواح موظفي البلدان المساهمة بقوات المشاركين في عمليات حفظ السلام. وبدون ممارسات لمشتريات الأمم المتحدة تكون خاضعة للمحاسبة وفعالة من حيث التكلفة وكفؤة وشفافة، لن تتمكن الأمم المتحدة من الحصول على البضائع والخدمات الضرورية، وقد تضيع بلايين الدولارات المقدمة على شكل مساهمات أو تنفق من دون محاسبة سليمة، وقد تتعرض فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للخطر.

لذا كان من الضروري أن يجتمع مجلس الأمن اليوم لمناقشة هذا الموضوع بأسلوب مفتوح وشفاف. إن مشروعية هذه الإحاطات الإعلامية المفتوحة لا ترقى إليها الشكوك، نظرا لمسؤولية مجلس الأمن الواضحة بموجب الميثاق عن إنشاء عمليات حفظ السلام والإشراف عليها وإنهاء ولايتها. ومشاركة موظفين من الأمانة العامة يتحلون بالمسؤولية تؤكد على هذه النقطة. إن التزام الولايات المتحدة بحفظ السلام حازم ويدلل عليه دعمنا وتفانينا في مجلس الأمن لوضع ولايات واضحة لكل بعثة. وكذلك هو التزام مجلس الأمن. ويتحمل مجلس الأمن في مجموعه المسؤولية، إلى جانب الأمانة العامة، عن كفالة أن يجري الاضطلاع بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بإجراءات تتسم بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والشفافية.

وبسبب هذا الالتزام تحديدا، تقع علينا أيضا مسؤولية النظر إلى العيوب التي تكتنف الإشراف على عمليات حفظ السلام، كي يتسنى لنا العمل معا على معالجة هذه المشاكل والمساعدة على بناء عمليات أقوى وأكثر فعالية.

إن التحديات هائلة، والمشاكل عديدة، ولكننا نظل ملتزمين بالعمل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء لتحقيق الإصلاح الفعال.

وأود أن أثني على مكتب خدمات الرقابة الداخلية على الشروع في إصدار التقرير المعنون ''الاستعراض الإداري الشامل لإدارة عمليات حفظ السلام – المشتريات''. ولا شك في أن قيام المرء بتسليط الضوء على مشاكله الخاصة مهمة صعبة دائما، ولكنها خطوة حاسمة أولى. إن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية يعبر عما أعتقد أن العديدين يشعرون به بصورة متزايدة: وهو الشعور بأنه يجب على الدول الأعضاء أن تحدث تغييرا أساسيا في ثقافة عمل الأمم المتحدة.

وبقراءة تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ذهلت من شدة مشابهته للتقرير الذي أصدره بول فولكر وفريقه عن فضيحة النفط مقابل الغذاء. وعند إدلاء السيد فولكر بشهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بالولايات المتحدة، سُئل ما إذا كان يعتقد بوجود ثقافة فساد في الأمم المتحدة. وكان جوابه أنه لا يوجد الكثير من ثقافة الفساد بقدر ما توجد ثقافة تقاعس. ومما يبعث على الأسف أن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن إدارة عمليات حفظ السلام يعزز هذا الرأي. والواقع، كما يذكر التقرير نفسه،

> ''يخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى نتيجة مؤداها أن هناك دليلا دامغا على التلاعب في عمليات الشراء لعمليات حفظ السلام تؤدي إلى خسائر مالية وإلى أخطاء فادحة في افتراضات التخطيط''.

وقد استشهد مكتب خدمات الرقابة الداخلية بصورة خاصة في عدم وجود رقابة داخلية ونوه بما يلي

> ''ومما يبعث على القلق الكبير أيضا أن إدارة الأمم المتحدة لم تعمل على فرض الخضوع للمساءلة عن عدم التقيد بإجراءات الرقابة الداخلية... وأن الرقابة الهامة لم تكن موجودة بينما نظم الرقابة القائمة كثيرا ما تم تجاوزها''.

ونحيط علما باعتراف إدارة حفظ السلام بتلك الاستنتاجات الأولية والنتائج التي خلص إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية ولكننا سنكون مقصرين إذا لم نذكر استنتاجا آخر في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن من المحتمل أن تستمر المشاكل. إذ أن الفصل التاسع من التقرير يبين عشرة مجالات مختلفة من الخطورة أو الرقابة التي درسها المكتب، بما في ذلك مسائل الموظفين ومؤهلات البائعين وكشف النقاب عن حالات من تضارب المصلحة وغيرها. ومن بين الفئات العشر التي درسها المكتب استنتج أن الإخفاق في أي مجال من تلك المجالات سيكون له أثر شديد على المنظمة؛ ولكن مما يزيد من القلق أن جميع الفئات العشر واحتمال حدوثها مرة ثانية ''شيء مؤكد تقريبا في ظل الظروف الحالية''.

المطلوب إذن، كما ذكرت آنفا، هو تغيير في ثقافة عمل إدارة عمليات حفظ السلام. وفي بعض الحالات يحدد مكتب الرقابة عيوبا مؤسسية. وفي بعض الحالات حدد المكتب مشاكل متعلقة بالموظفين. ونتفق بالرأي تماما مع مكتب الرقابة الداخلية عندما يشدد على أهمية الفقرة ٣ من المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تقتضي ضمان توفر أعلى معايير الكفاءة والتأهيل والنزاهة في تعيين الموظفين. وللأسف كما يبين التقرير في تقييم شامل، ''من الواضح من النتائج في هذا التقرير أن هناك إهمالات خطيرة في التقيد بهذه المعايير''. وهذا هام جدا في زمن تطلب فيه إدارة عمليات حفظ السلام أموالا لشواغر جديدة يتعين شغلها، وعندما

لا تتضح الرؤية بشأن الكيفية التي تتناسب فيها هذه الشواغر مع الأهداف الشاملة.

لقد اتخذنا هنا اليوم خطوة هامة بالجمع بين العديد من الأطراف المعنية لمناقشة هذه المسألة الهامة. ونرحب بمشاركة ممثلي الأمين العام في هذه الإحاطات الإعلامية العلنية. والواقع أننا نعتبر قرار الأمين العام بالتعاون مع مجلس الأمن دلالة على الترحيب بالتأكيد الجديد على الإدارة وروح الاحتراف في عمليات حفظ السلام.

نعتقد أن من المهم أن نجمع بين الأطراف المهتمة بمقدرات هامة والتعاون بطريقة جديدة. والسبب الذي يدعو إلى ذلك جاء واضحا في تقرير المكتب نفسه عندما قيم الممارسة السابقة لمقولة ''الأمور تسير كالمعتاد''. وكما يبين التقرير، ''على الرغم من التوضيحات العديدة التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقارير المراجعة والتدقيق السابقة فشلت الإدارة في فرض الخضوع للمساءلة حيثما كانت هناك مخالفات''. وكما قلت آنفا فإن هذا يضرب في أعماق ثقافة التقاعس.

لقد آن الأوان حقا لإحداث تغيير شامل في ثقافة العديد من الوكالات والهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة. وسواء كانت تلك الثقافة ثقافة تقاعس أو ثقافة إفلات من العقاب فإننا لا بد لنا من أن نرى تغييرات. إن مشكلة التحايل والإهدار والإساءة في عمليات الشراء تؤثر بصورة مباشرة على أموالنا المتأتية من الضرائب بوصفنا أكبر مساهم في منظومة الأمم المتحدة، إذ أننا نساهم بنسبة ٢٢ في المائة من الميزانية العادية و ٢٧ في المائة من ميزانية حفظ السلام. وهذا يعني أن الولايات المتحدة تدفع ربع الثمن في كل حالة من حالات الإهدار والاحتيال والإساءة.

وهذا غير مقبول إذا ما اضطلعنا بالمسؤوليات التي ينيطها بنا قادتنا، حيث أن ١٥٠ منهم وقعوا على الوثيقة الختامية (قرار الجمعية العامة ٦٠/١) في شهر أيلول/سبتمبر الماضي. ونحيط علما بأن إدارة عمليات حفظ السلام قد شرعت في عدة مبادرات للتغلب على المشاكل التي وردت في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ونقر بأنها تواجه مهمة صعبة للغاية. إن الزيادة في عمليات حفظ السلام قد أنهكت المنظمة وندرك التحديات التي يواجهها العاملون في الميدان. وسوف ندعمهم بما نرى أنه لازم لتنفيذ الولايات المنوطة بهم. وبسبب هذه التحديات الجديدة الراهنة بالتحديد نتوقع إدارة أقوى وكفاءة أكبر وتنفيذا فعالا للتفويضات ودرجة أكبر من المساءلة. غير أننا نصر أيضا على أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية لديه الفرصة لتقييم هذه المبادرات بالاستقلالية التامة التي طلبها. ومن الأهمية البالغة الإبقاء على موثوقية واستقلالية مكتب الرقابة إذا ما أردنا تنظيف بيتنا بصورة ناجحة. وعلينا أن نقوي وجهة النظر هذه على أعلى المستويات ولذلك فإنني أتساءل، هل يعتقد الأمين العام بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية ينبغي له أن يعمل بصورة مستقلة في تحليلاته وعملياته؟

أود مرة ثانية أن أشكر جميع المشاركين في إحاطتنا الإعلامية المفتوحة اليوم. ومع انتشار بعثات حفظ السلام وإرسال بعثة جديدة إلى دارفور في الأشهر المقبلة فإن أهمية هذه المسألة لا يمكن إنكارها. وهذه المناقشات بقدر ما هي مزعجة طبيعيا فإن ما يتأرجح في كفة الميزان لا يسمح بالتغاضي عن هذه المشاكل. فهذه ليس لها أثر فحسب على نزاهة الأمم المتحدة ذاتها، بل أيضا على حياة الناس المشاركين في العمليات والذين نسعى إلى مساعدتهم. وهذه أسباب وجيهة لاتخاذ إجراء صارم وحازم. وينبغي أن نغتنم هذه الفرصة التي وفرها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لرسم مسار جديد وللمساعدة على تحقيق ما أسمته الوزيرة رايس ثورة إصلاح دائمة هنا في الأمم المتحدة.

والآن استأنف مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل جنوب أفريقيا. أعطيه الكلمة.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير.

ويشرفني أن أتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وأود أولا أن ابين أنه بالنسبة لمجموعة الـ ٧٧ والصين، مجلس الأمن ليس هو الجهة المعنية بمناقشة مسائل تقع في نطاق اختصاص الجمعية العامة. إذ أن ميثاق الأمم المتحدة يبين بوضوح أدوار ومسؤوليات الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، وتبين ذلك أيضا القرارات ذات الصلة للجمعية العامة التي هي الجهاز التداولي التمثيلي الرئيسي المعني برسم السياسة في الأمم المتحدة.

وإننا، شأننا شأن بلدان حركة عدم الانحياز، نود أن نؤكد مجددا قلقنا إزاء تمادي مجلس الأمن على وظائف وصلاحيات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونرى أن مجلس الأمن يتجاوز سلطاته بمناقشة مسائل تقع بصورة تقليدية خارج نطاق اختصاصه وقد أعطى لنفسه سلطات تقع بصورة حصرية في نطاق صلاحيات الجمعية العامة. أن مناقشة مسائل كالمشتريات يتناقض مع المادة ٢٤ من الميثاق التي تبين بجلاء المسؤولية الرئيسية للمجلس.

ويجيء عقد هذه الجلسة بينما نجد بقية أعضاء الأمم المتحدة منهمكين بشدة في عملية قادها الأمين العام ورئيس الجمعية العامة وتتمثل في إصلاح وتعضيد الأمم المتحدة. والمبدأ الأساسي الذي يرسخ ذلك الجهد الجماعي هو أن الأمم المتحدة هيئة حكومية دولية لكل دولة عضو فيها صوت يسمع ويحترم، بصرف النظر عن مساهماها في ميزانية المنظمة.

ويتعين على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقدم الموارد للمنظمة على أساس قدرها على الدفع. وكون أنه ربما يكون هناك فرق في مستويات المساهمة النقدية في المنظمة لا يعني ضمنا أي فرق في دور صنع القرار للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وإن مجموعة الـ ٧٧ والصين ما فتئت تؤيد جهود الأمين العام الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة. وقد طالبنا دائما بدرجة أكبر من الشفافية والمساءلة داخل المنظمة، وكذلك طالبنا باستخدام مواردها بصورة انجع.

وإن سياسات وممارسات المشتريات تقع ضمن اختصاص الجمعية العامة، وتجري مناقشتها بصورة منتظمة في تلك الهيئة. فالجمعية العامة ما انفكت تنظر في تقارير أجهزة الرقابة بشأن المشتريات وفي البيانات المالية التي جرى تدقيقها لعمليات حفظ السلم. وفي الواقع، أدى اتخاذ إجراء حاسم من جانب الجمعية العامة في السنوات القليلة الماضية، إلى إصلاحات ملموسة في نظام المشتريات. وأن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي تجري مناقشته هنا اليوم جاء بطلب من أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين، ولا نزال نأمل في أن يقدم رسميا وأن تنظر فيه الجمعية العامة.

ولهذا فإن الإيحاء بأن البلدان النامية قد تتغاضى على نحو ما عن الفساد وسوء الإدارة والتدليس شيء خاطئ. وتتوقع مجموعة الـ ٧٧ والصين دائما من الأمين العام أن يتخذ إجراءات فورية في حالات الفساد، أو التدليس، أو في أي مخالفات داخل المنظمة. ونرى أنه ينبغي مساءلة الموظفين عن أي مخالفات بغض النظر عن جنسيتهم أو أقدميتهم. ونود أن نكفل أن يفي أي إجراء تأديبي بالإجراءات القانونية الواجبة وفقا لمبدأي العدالة والإنصاف الأساسيين، وأن يكون وفقا لقواعد وأنظمة المنظمة. ولهذا نرى أن مناقشة

اليوم تقوض الجمعية العامة، خاصة وظائف الرقابة التي يجب أن تمارسها كل الدول الأعضاء.

وندرك أنه عندما أعطى مجلس الأمن لنفسه وظيفة الرقابة على برنامج — مثل برنامج النفط مقابل الغذاء الذي قام المجلس بإنشائه وإدارته والإشراف عليه — كانت التجربة لا تبعث على الارتياح. وتعين على الجمعية العامة أن تضع ضمانات إضافية مثل مكتب الأخلاقيات الذي أنشئ حديثا، وبرنامج الإبلاغ عن المخالفات، وتعزيز مكتب خدمات الرقابة الداخلية عقب التصور الخاطئ بانتشار الفساد وسوء الإدارة داخل الأمم المتحدة.

وطوال عملية إصلاح الأمم المتحدة، كانت مجموعة الـ ٧٧ والصين التي تمثل ما يزيد على ثلثي أعضاء الأمم المتحدة دائما على استعداد للدخول في حوار بناء مع الدول الأعضاء من جميع مناطق العالم. والأمم المتحدة هامة فيما يتعلق بنا. ونحن نمثل البلدان النامية التي تتطلع إلى الأمم المتحدة لمساعدتها في عملية التنمية ولمساعدة شعوبنا على الرد على تهديد التخلف الاقتصادي المستمر. ونحن نؤمن بالحاجة إلى الأمن. ولكن الأمن بدون تنمية سيكون دائما بعيد المنال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل سنغافورة. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد مينون (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على إعطائي الكلمة. فهذه مسألة هامة. وينبغي الاستماع إلى كل الأصوات.

وما كان لأحد منا في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة أن يتصور ما كان يمكن أن يحدث عندما طلبنا إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية إجراء تدقيق إداري لإدارة عمليات حفظ السلام. وكل ما كنا نبتغيه كان يتمثل في التحقيق في الادعاءات بالتدليس وسوء الإدارة، حتى يمكننا أن نعالج المشاكل الموجودة في المنظومة.

وبعد ما يزيد على عام، أصبح تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي يتكون من ٤٥ صفحة مصدر إلهام كبير. فقد ألهم الأمانة العامة بأن تضع ثمانية من موظفيها في إجازة دون أن توجه إليهم أي اتهام. وتسرب المشروع أيضا، وألهم هذا الصحفيين بالكتابة عن الموضوع بدون ذكر أسماء أولئك الموظفين. وألهم ذلك أيضا مسؤولا كبيرا في الأمم المتحدة بأن يتجاوز الجمعية العامة، وبأن يعقد مؤتمرا صحفيا وبأن يتكلم فيه عن الفساد في الأمم المتحدة. ثم أُلهم ذلك الدول الأعضاء وواحدة من مجموعات الدول بالتشكك في دوافع هذا المسؤول والمطالبة باتخاذ الإجراءات الواجبة والتساوي في المعاملة. وألهم ذلك عضوين من كنغرس الولايات المتحدة بإساءة تفسير دوافع تلك المجموعة. ونجد الآن أن الجمعية العامة ومجلس الأمن قد ألهما كلاهما بتناول هذه المسألة وتعيين حدود ولاية كل منهما.

وأنا أود أن أكون إيجابيا. ولدي إلهام بأن أعتقد أنه على الرغم مما حدث من تطورات، ستكون هذه السلسلة من الأحداث سلسلة طيبة لو أنها دفعتنا أن ننظر جديا إلى الأصلح، وإلى قداسة عملية الإصلاح. وهذا ليس شيئا لإدخال السعادة على بلدان معينة. وليس شيئا من أجل إتاحة محفلا للناس للتأثير على الجمهور وجذب الانتباه. إن هذا شيء من أجل جعل الأمم المتحدة تعمل لتحقيق مصلحة كل الأعضاء. فالأمم المتحدة حسنة الإدارة وذات المشروعية والموثوقية تساعد في مجالات شتى مثل التنمية، والإغاثة الإنسانية، ومنع الصراعات. ويجب علينا جميعا الالتزام بإنجاح أعمال الأمم المتحدة، لأنها خادمنا ولأن نجاحنا أو فشلنا سيكون جماعيا.

وبتلك الروح، دعونا ننظر إلى تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. واستنتاجاته سيئة جدا. فمن الواضح، وفقا للتقرير، أن هناك أدلة قوية على إساءة الاستعمال في مشتريات عمليات حفظ السلام، مما أدى إلى خسائر مالية وجوانب كبيرة من عدم الدقة في افتراضات التخطيط. وذكر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أرقاما بلغت في جملتها ٣٠٠ مليون دولار. وهذا الحجم، على افتراض أنه صحيح، يتطلب تحقيقا سريعا دقيقا وشاملا. ولا بد لنا من معرفة الحقيقة. ولكن في الوقت نفسه، تقتضي التحريات النزاهة والإنصاف الذي لا يرقى إليه الشك. ولاكتساب الشرعية يجب ألا تبدو التحريات كتصيد انتقائي أو وسيلة لرسم أنماط شخصيات معينة. ومن سوء الطالع أننا قصرنا عن ذلك.

وأقول صراحة إن أحد مواطني سنغافورة من بين الموظفين الثمانية الذين وضعوا في إجازة إدارية. فهل اتبعت الإجراءات القانونية الواجبة؟

أولا، وضع الموظفون في إجازة إدارية في منتصف كانون الثاني/يناير بدون أن تُعطى لهم نسخ من مشروع التقرير الذي بنيت على أساسه إجازتهم في الظاهر. فكيف يمكن للمرء أن يدافع عن نفسه بدون أن يعرف التهم الموجهة إليه؟

ثانيا، تم تسريب تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، مما أدى إلى نشر أسماء الموظفين. ومما زاد الطين بلة أن أحد كبار مسؤولي الأمانة العامة عقد مؤتمرا صحفيا بعد ذلك وتكلم عن تزوير وفساد ظاهر في الأمم المتحدة. ولا بد أن هذا، على أقل تقدير، يستبق نتائج التحقيقات. والقرار العجيب القاضي بالكلام إلى الصحافة تجاوز أيضا الهيئة نفسها، أي الجمعية العامة، التي طلبت التقرير في المقام الأول. ولم تتوفر نسخ من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية للدول الأعضاء إلا بطلب منها، بعد أكثر من أسبوع. وهذا أمر مضحك لولا أنه مأساوي. وأثار أيضا مناقشة أوسع بشأن العلاقة بين الأمانة العامة والجمعية العامة.

ثالثا، هناك تساؤلات عن المعاملة المتساوية. فتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية تناول في المقام الأول محارم مزعومة في أنشطة المشتريات في عمليات حفظ السلام. وأفهم أن تلك العمليات تقع تحت تصرف إدارة عمليات حفظ السلام وأنه أعطيت سلطة لكبير موظفي إدارة عمليات حفظ السلام للاضطلاع بأنشطة المشتريات في الميدان إلى مستوى معين. غير أن أكبر موظف وضع في إجازة إدارية هو الأمين العام المساعد للشؤون الإدارية. ويبدو لنا من التناقض أن نظيره في إدارة عمليات حفظ السلام، الذي فوضت له السلطة، لم يعامل بنفس الطريقة. بل إن أحد أعضاء فريق مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي أعد مشروع التقرير قال مؤخرا خلال إحاطة إعلامية أثناء الغداء، ”إن أي تفويض للسلطة تصحبه مسؤولية“.

ربما تكون حماستنا للإصلاح هي التي أدت بنا إلى نسيان العملية أحيانا. ولكن ينبغي لنا أن نتذكر أن العملية هامة إذا أردنا أن تكون أعمالنا شرعية وقادرة على البقاء. ورغم أني قطعا أؤيد التفحص في إدارة الشؤون الإدارية وإدارة عمليات حفظ السلام على أساس تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، فإنه ليس التقرير الوحيد في المدينة. فقد أتت لجنة فولكر أيضا بتقرير ضخم عن موضوع أكبر. ربما ينبغي تخصيص بعض حماستنا للإصلاح للنظر في كيف أن بلايين الدولارات يبدو قد أسيء التصرف فيها في برنامج النفط مقابل الغذاء. وهذا موضوع أعتقد أن مجلس الأمن ملم به. وكما قال هـ. ل. مَنكَن ذات مرة، ”إن الظلم يسهل تحمله نسبيا؛ وما يلسع هو العدل“. ربما نحتاج إلى توجيه اللسعات بصورة أكثر عدلا.

وإذ أعود إلى تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تجيء مرحلة يتعين فيها علينا الكف عن البكاء على الحليب المسكوب. وقد أدت بعض القرارات العجيبة إلى قدر كبير من الضرر الذي لحق بالأفراد وبالعلاقة بين الأمانة العامة والدول الأعضاء. وبغية المضي قدما لا يسعني إلا أن أطلب إجراء التحقيقات بصورة دقيقة وشاملة وبأسرع ما يمكن. وإذا ما أشارت الأدلة إلى اتهامات، إذن يجب توجيهها، حتى يتسنى للموظفين المعنيين أن يدافعوا عن أنفسهم. وإذا لم يستطيعوا ذلك، إذن تجدوهم مذنبين بالجرم، وتتعاملوا معهم وفقا لذلك. وعلى عكس ذلك، إذا ثبتت براءتهم، يجب إعادتهم إلى مناصبهم والاعتذار لهم بالكامل.

ويجب أن يتم هذا قبل أن يتقاعد الأمين العام الحالي. وأقول ذلك لأن التحقيقات في الأمم المتحدة لديها عادة غريبة تتمثل في الاستطالة لتصبح مشكلة شخص آخر. إذن فلنتناول موضوع الإصلاح ومختلف جوانبه بإنصاف وبنفس الحماس. ومثلما كتب مارتن لوثر كينغ الابن ذات مرة، ”إن الظلم في أي مكان تهديد للعدل في كل مكان“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أتكلم بإيجاز بصفتي الوطنية. لقد أشار السفير مينون إلى مؤتمر صحفي عقده أحد كبار موظفي الأمانة العامة، وأود فقط أن أطلب من السيد مارك مالوك براون، عندما يأتي وقته للرد، أن يوضح ما إذا كان غير موافق على أنه طلب من ذلك المسؤول الكبير في الأمم المتحدة أن يعقد ذلك المؤتمر الصحفي.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل النمسا.

السيد فانزلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى التي تؤيد هذا البيان.

إن الاتحاد الأوروبي يدعم بقوة حفظ الأمم المتحدة للسلام من حيث المبدأ والممارسة معا. ودعمه يستند على المبدأ لأن الأمم المتحدة تأتي معها بشرعية فريدة. هذا بالإضافة إلى حيادها ومهنيتها، والأمم المتحدة في كثير من الأحيان هي الأمل الوحيد للبلدان التي تمزقها الحروب ومواطنيها لإيجاد طريقهم إلى السلام والاستقرار. وقد أظهرت دراسة مقارنة أجرتها مؤخرا مؤسسة راند (RAND) عن جهود بناء الأمة نجاحا باهرا لحفظ الأمم المتحدة للسلام. وخلص معدو الدراسة إلى أن الأمم المتحدة توفر أنسب إطار مؤسسي لبعثات بناء الدولة التي تقتضي أقل من ٢٠ ٠٠٠ فرد. ويخلصون أيضا إلى أن إطار الأمم المتحدة يوفر هيكلا أقل تكلفة نسبيا، ومعدل نجاح عاليا نسبيا وأكبر درجة من الشرعية الدولية. ونحن من واقع تجربتنا الخاصة، نشارك في ذلك التقدير.

والدعم العملي من الاتحاد الأوروبي لحفظ الأمم المتحدة للسلام تظهره الأرقام الصرفة. ففي الوقت الراهن تبلغ ميزانية عمليات حفظ السلام أكثر من ٥ بلايين دولار. ويمثل الاتحاد الأوروبي، مجتمعا، وبمدى بعيد، أكبر مساهم مالي، إذ يوفر حوالي ٣٨,٥ في المائة من ميزانية حفظ السلام. وتوفر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي معا أيضا حوالي ٤ ١٠٠ جندي في الميدان. وعليه، غني عن البيان أننا أيضا لدينا مصلحة خاصة في أن تستخدم الموارد بأكثر الطرق فعالية وكفاءة. ونشعر بقلق بالغ إزاء المزاعم الأخيرة المتعلقة بالتزوير وسوء الإدارة في مشتريات حفظ السلام، وندعم كل الجهود الرامية إلى التحقيق في تلك الادعاءات.

وفي ذلك السياق، نود أن نعرب عن تقديرنا لعمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية، الذي استرعى هو بنفسه انتباهنا إلى حالات احتمال التزوير هذه. والذين تثبت إدانتهم يجب أن يحاسبوا، مع مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة. ونرى أنه يجب وضع ضوابط داخلية أقوى وتحسين

الرقابة ويجب تطبيق أعلى المعايير الأخلاقية لمنع هذه الحوادث من التكرار. ويتعين على جميع الإدارات المعنية بعملية المشتريات ضمان الوعي التام لدى كبار المديرين في تلك الإدارات بضرورة مراقبة عملية المشتريات، وضمان الامتثال للأحكام والقواعد ذات الصلة، ويجب أن يكونوا خاضعين – و، بالطبع، أن يظهر أنهم خاضعون – للمساءلة عن أعمالهم.

وفي الوقت نفسه، يجب ألا ننسى أنه كثيرا ما يطلب من الأمم المتحدة، في ظل أصعب الظروف وتحت ضغط زمني هائل، إقامة عمليات لحفظ السلام. ويتعين نشر القوات بدون تأخير، وشراء المعدات وإعداد الهياكل الأساسية اللازمة. وتلك مهمة هائلة ونود أن نعرب عن تقديرنا العالي للإنجازات الرائعة التي حققتها المنظمة في هذا الصدد.

منذ عام ١٩٤٨، فقد أكثر من ٢٤٨ ٢ من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أرواحهم أثناء أداء واجبهم. ويوما بعد يوم، يوفر حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم خدمات أساسية للدول الأعضاء وسكانها. ومن واجبنا الجماعي ضمان ممارسة الإدارة السليمة في الأمم المتحدة، بما في ذلك في ميدان حفظ السلام. ومن واجبنا أيضا كدول مسؤولة أعضاء في الأمم المتحدة ضمان أن تكون الصورة الشاملة من الالتزام والنجاح والعمل الدؤوب لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة – الذين كلفوا بمهامهم الصعبة من أعضاء مجلس الأمن – معلومة لدى العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل سيراليون.

السيد بيماغبي (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الشرف لي ومن واجبي أن أسهم، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، في هذه المناقشة بشأن إدارة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وتعلن المجموعة الأفريقية تأييدها لبياني مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز.

أود أن أبدأ بمشاركة الذين تكلموا قبلي في تهنئتكم، سيدي، بتوليكم مسؤولية إدارة أعمال مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير.

وأود أيضا أن أشكر السيد مارك مالوك براون على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية التي قدمها صباح اليوم.

إن الأمم المتحدة الآن في ذروة عملية تاريخية للإصلاح، وأؤكد لجميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن أن المجموعة الأفريقية ظلت وستظل ملتزمة التزاما تاما بمتابعة أهداف الإصلاحات إلى غاياتها المنشودة. وفي ذلك الصدد، تعرب المجموعة عن تقديرها لأي مجهود يرمي إلى جعل المنظمة أكثر فعالية وقدرة على تحقيق أهدافها، ويُبذل من خلال القنوات الملائمة. والمجموعة الأفريقية، من خلال تلك الرؤية، موطدة العزم على دعم التدابير الرامية إلى تصحيح أوجه الضعف في إدارة عمليات حفظ السلام، ولاسيما في المشتريات، وهي أوجه ضعف يجب ألا يكون لها أي مكان في الأمم المتحدة. والمجموعة الأفريقية تدرك أن حفظ السلام أساسي جدا لأعمال الأمم المتحدة بحيث أن أي سوء إدارة في عمليته يمكن أن يضر بصورة المنظمة، ونحن لا نستطيع أن نحتمل ذلك.

ومع ذلك، ترى المجموعة أن إجراء مناقشة حول هذا الموضوع أمر يقع في نطاق مسؤولية الجمعية العامة، التي هي، وفقا للميثاق، الجهاز التداولي والتمثيلي لصنع القرار في الأمم المتحدة. والواقع أن الجمعية العامة تهتم اهتماما شديدا بهذا الموضوع وتتوقع تلقي تقارير عنه من الأمين العام. ولذلك ترى المجموعة الأفريقية أن هذه المناقشة تمثل تعديا على سلطة الجمعية العامة، وخاصة في وقت تُبذل فيه الجهود لتقوية وتنشيط الجمعية العامة.

ونحن نتطلع إلى تقرير الأمين العام، الذي أثق بأنه سيوصي باستراتيجيات لمعالجة مشكلة الشفافية والمساءلة في نظام مشتريات عمليات حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل ماليزيا.

السيد حميدون (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

في البداية، إن حركة عدم الانحياز تهنئكم، سيدي، بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. ويعرب وفدي عن تقديره لمجلس الأمن على موافقته على مشاركة حركة عدم الانحياز في هذه الجلسة الهامة.

إن حركة عدم الانحياز، مثل مجموعة الـ ٧٧ والصين، تصر على أن مجلس الأمن ليس المحفل الذي تُناقش فيه المسائل المتعلقة بمشتريات عمليات حفظ السلام، فهي أمر يقع في نطاق سلطات الجمعية العامة.

والجمعية العامة هي الهيئة الرقابية الرئيسية في الأمم المتحدة. والرقابة على المشتريات، بما فيها مشتريات عمليات حفظ السلام، مثل الجوانب الإدارية الأخرى، من صلاحيات الجمعية العامة. والمراجعة موضوع المناقشة، كما نعلم جميعا، مراجعة صدرت ولاية بإجرائها من الجمعية العامة من خلال قرارها ٥٩/٢٩٦. والاقتراح الذي يطلب من الأمين العام إجراء مراجعة إدارية شاملة لمجالات المخاطر في إدارة عمليات حفظ السلام عرضته البلدان النامية بغية الكشف عن الحالات المحتملة للتزوير وإساءة السلطة. ونتيجة تلك المراجعة، الواردة في مشروع تقرير مكتب خدمات المراجعة الداخلية، لم تعرض بعد على الجمعية العامة.

ولذلك، ليس من غير اللائق فحسب أن يناقش مجلس الأمن مسائل الرقابة والإدارة، التي هي وظائف الجمعية العامة؛ بل إن ما هو أقل لياقة أن تكون تلك المناقشة على أساس تقرير، أو العناصر البارزة من تقرير، كلفت بإعداده الجمعية العامة وينبغي أن يعرضه عليها الأمين العام في الوقت المناسب.

إننا جميعنا، بالطبع، نعلم جيدا آثار إدخال مجلس الأمن نفسه في إدارة برامج الأمم المتحدة. فتقرير لجنة فولكر ونقدها اللاذع للدور الذي قام به مجلس الأمن كلها أمور طرية جدا في أذهاننا جميعا. وكنا نتمنى لو أن مجلس الأمن قد استخلص دروسه من الآثار الناجمة عن ذلك التقرير وكفَّ عن مواصلة التعدي على مجالات بعيدة عن ولايته وصلاحيته.

وحركة عدم الانحياز، مع وعيها بالجوانب المتعددة والطابع المتعدد التخصصات لولايات عمليات حفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن ، وأخذها في الحسبان للمادة ٢٤ من الميثاق، تؤكد بقوة أن المادة ٢٤ والطابع السالف ذكره لا يوفران بالضرورة لمجلس الأمن الصلاحية لمعالجة مسائل تقع في نطاق مهام وسلطات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي ذلك الصدد، تحذر حركة عدم الانحياز من خطر تعدي مجلس الأمن على مسائل من الواضح أنها تقع في إطار مهام وسلطات الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية.

ومع ملاحظة أن مشتريات عمليات حفظ السلام تُناقش في مجلس الأمن، تُذكر حركة عدم الانحياز مرة أخرى بأن إعداد وتقديم التقارير المتعلقة بتلك المسائل طلبته في الواقع الجمعية العامة وأن تلك المسائل ما زالت قيد النظر الفعلي. وإضافة إلى ذلك، تشدد حركة عدم الانحياز على أن الميثاق يعطي الجمعية الصلاحية للنظر في المسائل المتعلقة بالترتيبات المالية والمتعلقة بميزانية مشتريات حفظ السلام. وعلى أساس تلك الحجج، تحذر حركة عدم الانحياز من خطر اعتماد مجلس الأمن لاحقا نتيجة بشأن هذين

الموضـوعين يمكـن أن تـستبق الحكـم أو تقـوض القـرار أو التوصية التي ستقدمها الجمعية العامة في الوقت المناسب.

وتشدد حركة عدم الانحياز على ضرورة الاحترام الكامل لوظائف وسلطات الهيئات الرئيسية، ولاسيما الجمعية العامة، وحفظ التوازن فيما بينها في إطار مهامها وسلطات الخاصة بها وفقا للميثاق، وكذلك ضرورة وقف الدول الأعضاء في المنظمة، احتراما للميثاق وتمسكا به، أي محاولة لنقل مسائل مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة – والمجلس الاقتصادي والاجتماعي كذلك – إلى مجلس الأمن. وتشدد حركة عدم الانحياز على أنه يتعين على المجلس المراعاة التامة لجميع أحكام الميثاق وكذلك قرارات الجمعية العامة التي توضح علاقته بالجهاز الأخير – الجهاز التمثيلي التداولي الرئيسي لصنع القرار في الأمم المتحدة – والأجهزة الرئيسية الأخرى.

ولا تزال حركة عدم الانحياز تشعر بالقلق على نحو خاص إزاء ممارسة مجلس الأمن وضع معايير وتحديد تعريفات في مجالات خارج نطاق ولايته وصلاحيته. وتكرر الحركة التأكيد مرة أخرى على أن الجمعية العامة، المحفل التمثيلي العالمي الذي يتألف من جميع الدول الأعضاء في المنظمة، هي، وفقا للفقرة ١ من المادة ١٣ من الميثاق، الجهة الرئيسية الموكل إليها التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. وتدعم حركة عدم الانحياز الجهود الجارية، بقيادة رئيس الجمعية، لتعزيز الدور والسلطة المحوريين للجمعية، مستلهما معايير الصلة الوثيقة بالموضوع والفعالية.

وقد دعت حركة عدم الانحياز رئيس الجمعية العامة إلى تأسيس التدابير اللازمة، في إطار سلطاته وولايته، للتمسك بأولية الميثاق والاحترام الكامل له وللجمعية. وبالمثل، تعتقد حركة عدم الانحياز أنه ينبغي لرئيس المجلس أن يفعل ذلك أيضا. وفي ذلك الصدد، تحث حركة عدم الانحياز بشدة رئيس الجمعية العامة، ورئيس هذا المجلس ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما يتسق مع قرار الجمعية العامة ١٢٦/٤٥، على أن يواصلوا فيما بينهم، على نحو منتظم، مناقشة جدول الأعمال وبرنامج العمل الخاصين بكل جهاز رئيسي يمثلونه لإقامة المزيد من التلاحم والتكامل بين تلك الأجهزة بطريقة متآزرة، وبحيث يحترم كل واحد ولاية الآخر. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذه المناقشة بالتأكيد أن تولد فهما متبادلا بينها، والتي يمكن لأعضاء الهيئات التي يمثلها كل منهم أن يضعوا ثقتهم بحسن نية فيما يتعلق بالحاجة إلى احترام الأحكام المقدسة المكرسة في الميثاق والمتعلقة بوظائف وسلطات كل هيئة رئيسية.

في الختام، تؤكد حركة عدم الانحياز على أن التعاون والتنسيق بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، بما يتسق مع مهامها واختصاصاتها المختلفة الواردة في الميثاق، هما أمر لا غنى عنه حتى تتمكن الأمم المتحدة من الحفاظ على أهميتها وقدرتها على مواجهة العديد من التهديدات والتحديات الجديدة والقائمة والمستقبلية في ميادين التنمية والتقدم الاجتماعي، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد مالوك براون للرد على الملاحظات والأسئلة التي أثيرت.

السيد مالوك براون (تكلم بالانكليزية): علي أن أقول، بعد الاستماع إلى هذه المناقشة، أن فكرتين تقعان في محور اهتمامي. الفكرة الأولى هي الجدية التي أبداها جميع المتكلمين فيما يتعلق بالخلل الذي أصاب النظم، وفي بعض الحالات ربما الفساد. واعتقد أننا جميعا متيقظون بشأن هذه المسألة. ويسلم الجميع بضرورة حل هذه المشاكل. والفكرة الأخرى هي عن الإحساس العميق لدي بشأن صعوبة

التعامل مع هذه المسائل الإدارية المتطورة، التي تجري التحقيقات بشأنها، في محفل سياسي كهذا. وأقول ذلك على مستويات عدة، أولا، لأن الكلمات لها أهميتها. وقد يوحي المرء بالذنب، بدون قصد، عندما تكون التحقيقات لم تكتمل بعد. وبدون قصد، يمكن للمرء المبالغة في حجم المشكلة، أو التقليل من شأنها. ويؤدي كل ذلك إلى صعوبات كبيرة لدينا، في الجانب الإداري، في محاولة التصرف بسرعة وبطريقة منصفة ومتوازنة مع كل من يعنيهم الأمر.

وقد طرح الرئيس سؤالا بصفته الوطنية، فيما إذا كنت قد طلبتُ من أحد كبار المسؤولين، تصادف أن يكون أمريكيا، أن يقدم إحاطة إعلامية للصحافة. وأود التأكيد على أنني قمت بذلك حقا. والسبب الذي دعاني إلى القيام بذلك هو حدوث تسريب إلى الصحافة، مما سبب ضررا كبيرا لسمعة المنظمة وللأفراد الذين تمت تسميتهم. وما طلبته منه هو شرح الخطوات التي اتخذناها للتأكيد على أن تقارير مراجعة الحسابات تتم متابعتها. و لم نطلب منه أن يعرض نتائج التقرير، و لم يفعل ذلك، لأن تلك النتائج يجب أن تقدم أولا، كما ينبغي، إلى الدول الأعضاء. ولكن بما أن التقرير جرى تسريبه، كان من الصعب على المسؤول ذاك أن يبقي الإحاطة الإعلامية بمعزل عن النتائج الواردة في التقرير. ولكن أعود مرة أخرى إلى أهمية الكلمات. وقد أخذ الصحفيون الملاحظات التي أدلي بها في المؤتمر الصحفي على أنها أدلة على فساد ثبت حدوثه. و لم يكن قصد المسؤول أن تأتي الأمور على هذا النحو، و لم يكن لديه الأساس لأن يزعم بأنها كذلك لأن التحقيقات ما زالت مستمرة.

وبوصفي مديرا لمكتب الأمين العام، وأؤمن بقوة بمفهوم موظف الخدمة المدنية الدولية، وليس إلى هذا الحد بمفهوم الخدمة المدنية الوطنية، أود أن أتحدث بالنيابة عن مسؤول أمريكي آخر، هو الأمينة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام. وقد كان هناك اقتراح بوقفها عن العمل أيضا. وأريد أن أقول إن الكلمات هنا تصبح صعبة، لأنه، مع احترامي الشديد للممثل الدائم لسنغافورة، أود أن أقول إن هاتين القضيتين مختلفتان تماما. إحداهما تدور حول تحقيق بشأن عمل قام به الشخص الذي ذكر إسمه، والذي نأمل أن تثبت نتيجة التحقيق براءته. وقد شعر الأمين العام بأن ذلك الموظف ليس من المناسب أن يستمر بأداء وظيفته ما دام التحقيق لم يكتمل بعد. أما الشخص الآخر فلم تقدم ضده على الإطلاق أية ادعاءات. ويتعلق الأمر هنا بمسألة من يتحمل المسؤولية في نظام إداري يتسم بلامركزية الإدارة والمساءلة. وفي ردنا على تقرير مكتب الرقابة الداخلية أوضحنا أننا نشعر بأن الإدارة على كل المستويات – الأمين العام، ونحن الذين نعمل تحت إمرته، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام وزملاؤه من كبار المسؤولين: كلنا جميعا – يجب أن نتحمل المسؤولية عن خلل كبير من هذا النوع. ولكننا نرى أنه من غير المنصف إلى حد كبير إلقاء المسؤولية على مسؤول كبير بمفرده على حساب الآخرين.

مرة أخرى، بالنسبة إلى النقطة التي تفيد بأن الكلمات مهمة، أصغى الكثير من المشاركين باهتمام إلى ما قلته عن ٣٠٠ مليون دولار، الرقم الذي أشير إليه في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ولكن بالنسبة إلى الذين وصفوه بحزمة واحدة، اسمحوا لي أن أقول مرة أخرى إن جزءا كبيرا منه يتعلق بتخصيص موارد أكثر من اللازم في الميزانية، ولا يوجد لدينا أي سبب للاعتقاد بأن المنظمة خسرت فلسا واحدا من ذلك المبلغ. والجزء الثاني من ذلك المبلغ يتعلق بتخمينات قائمة على تقديرات للمبالغ الخاصة بالبعثتين اللتين كانتا موضع دراسة: ماذا لو حصل نفس الشيء في كل البعثات؟ إن البعثتين كانتا جديدتين، وكانتا معرضتين لقدر أكبر من الصعوبات في مجال المشتريات من البعثات المتمرسة التي لديها نظم مطبقة ومجربة. والجزء

الثالث الكبير من ذلك المبلغ يتعلق بضعف التقيد بالإجراءات، مما يوحي، ثانية، بأن شيئا غريبا كان يحدث، ولكن ذلك ليس بالضرورة صحيحا، في ضوء اعتقادنا بأن تلك الإجراءات معقدة بصورة لا موجب لها ولا تلائم العمليات الميدانية التي تغطيها.

أما بعد، فإننا نعترف بأن من ضمن مبلغ ٣٠٠ مليون دولار، توجد نسبة صغيرة جدا تثير، في الظاهر، شديد القلق، وقد تؤدي، في نهاية التحقيقات، إلى توجيه اتهامات ضد فرادى الزملاء. ولكني أعتقد بأن الإحساس بالتناسب مهم للغاية في كل هذه العملية.

أود أن أدلي بنقطتين أخيرتين.

مرة أخرى أقول، يجب علينا ألا نسمح للاعتبارات السياسية بأن تعرقل المهام الإدارية الصعبة التي تنتظرنا. لقد أبدى الأمين العام سعادة كبيرة بأن أمثل أمام المجلس لأوافيه بالمعلومات بناء على طلب رئيس المجلس. ولكنه حذر المجلس من أنه يشعر بشديد القلق من أن هذا قد يتحول إلى سجال بين الجمعية العامة ومجلس الأمن حول أدوار كل منهما. ولا أحد منا يريد ذلك، خاصة في وقت ينبغي لنا جميعا أن نعمل في صف واحد سواء لحسم مشكلة من هذا النوع، أو، وهذا أهم، للدفع قدما بإصلاحات حاسمة لمنظمتنا، بما في ذلك تأسيس مجلس حقوق الإنسان والانخراط في الإصلاح الإداري الذي سيحين موعده الأسبوع القادم. وإننا سنمنى بالفشل إذا سمحنا للانقسامات بأن تسود حول الأدوار المختلفة التي يجب على المجلس وعلى حكوماتنا أن تضطلع بها.

أخيرا، بالنسبة لمسألة الإصلاح الإداري، اسمحوا لي أن أقول – للترويج للبضاعة، إذا صح التعبير، التي ستسمعون عنها منا في الأسبوع القادم – أي، كما سبق أن أبلغت المجلس، يبلغ معدل الشواغر في وظائف خدمات المشتريات في الميدان ٥٠ في المائة. هذا بالمقارنة بـ ٣٠ في المائة في معدل الشواغر في الوظائف في الميدان بصورة عامة. يجب علينا أن نحسن شروط الخدمة في الميدان. فأسر العاملين لا تكون معهم، وعقود عملهم قصيرة الأجل، وشروط عملهم غير مجزية مقارنة بشروط عملنا نحن العاملين هنا في نيويورك. علينا أن نصحح ذلك إذا أردنا أن تكون لدينا قوة عاملة مستقرة وموظفون لهم ما يحفزهم على العمل لمنع ظهور هذا النوع من المشاكل.

فيما يتعلق بمسألة التدريب، خمنوا حجم ميزانية التدريب للموظفين الـ ٧٠ بإدارة المشتريات هنا في المقر. إنه مبلغ ٠٠٠ ٢٠ دولار في السنة. مع ذلك لدينا مسألة رئيسية في هذا المجال فيما يتعلق بإعادة التدريب وإعادة التهيئة التي ينبغي أن نعالجها. وكما ذكر مختلف الممثلين الدائمين، ما لم ننشئ منصة لتكنولوجيا المعلومات نبني عليها أسس خدمات المشتريات، بل جميع الترتيبات الإدارية اللامركزية، فإننا لن نلم إلماما تاما بهذه المسائل. وإن نظم تكنولوجيا المعلومات الجديدة باهظة الكلفة أيضا. لذلك لا تتوقعوا أن يكون تقرير الإصلاح الإداري الذي سيصدر في الأسبوع القادم خفيفا من حيث الكلفة على الجيوب. إذا أردنا أمما متحدة ترتقي إلى مصاف ما قاله جميع الجالسين حول هذه الطاولة هذا الأسبوع، فإن تكاليفها علينا ستكون عالية. ولكنها ستكون استثمارا مجزيا جدا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد مالوك براون على الإيضاحات التي قدمها.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.